

**الإبهام في الأسانيد - دراسة نظرية تطبيقية من خلال كتاب
إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة للحافظ ابن
حجر من مسند عمران بن الحصين**

الأستاذة: الجوهرة سعد علي الهلال*، د: اندنوسيا بنت خالد حسون**

سلم البحث في ١١/٢٣/١٤٤١هـ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** اعتمد للنشر في ١٢/٢٦/١٤٤١هـ

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين وبعد: فقد احتوى هذا البحث على مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع. احتوى الفصل الأول على الجانب النظري، وجاء في ثلاثة مباحث (الأول: الإبهام وأحكامه، والثاني: الأصل في علم المبهمات والمصنفات فيه، والثالث: التعديل والتوثيق على الإبهام) وخصص الفصل الثاني للدراسة التطبيقية على مسند عمران بن الحصين رضي الله عنه، واعتمدت الدراسة على استقراء الأسانيد المبهمة من خلال كتاب (إتحاف المهرة)، واستنباط العلة منها، ودراستها وفق المنهج العلمي. وكان من أهم النتائج التي خلص إليها البحث:

- ١- أن هناك اتفاقاً، واختلاف بين كل من المبهم، والمهمل، والمجهول.
 - ٢- المبهمات على قسمين، مبهمات في الإسناد ومبهمات في المتن، ولكل قسم منهما أنواع.
 - ٣- فائدة معرفة الإبهام في الأسانيد هو إزالة الجهالة عن ذلك الراوي المبهم حتى تتضح عينه، وبالتالي يمكن معرفة حاله من حيث العدالة والجرح، ومن ثم الحكم على هذا الإسناد حسب قواعد الجرح والتعديل.
 - ٤- اختلف أهل العلم في قبول رواية الصحابي المبهم، والراجح: أن جهالة الصحابي غير قاذحة بناءً على أصل عدالة جميع الصحابة، ولما علم بالتتابع أن الرواية عن صحابي مجهول العين قليلة، ولم يوجد فيها ما يعد منكرًا أو ضعيفاً لمجرد كون الصحابي لم يسم أو لم يعرف، فدل على سقوط أثر ذلك. والله الموفق.
- الكلمات المفتاحية:** الإبهام - الأسانيد - إتحاف المهرة.

Abstract:

**AMBIGUITY IN ASCRIPTIONS:
A THEORETICAL APPLIED STUDY THROUGH THE BOOK
ENTITLED 'ETIHAF ALMAHARA BELFAWA'EID AL-
MOBTAKARA MEN ATRAF ALASHARAH' COMPILED BY**

* باحثة بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز.
** عضو هيئة تدريس، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز.

ALHAFIZ IBN HAJAR FROM THE MNSNAD OF IMRAN BIN AL-HWSSAYN.

**ALJAWHARA SAAD ALI ALHILAL
PROF. DR. ANDANUSIA KHALID HASSOUN**

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and may blessings and peace be upon the best of the Messengers

This research contained an introduction, two chapters, a conclusion, and an index of sources and references. The first chapter contained the theoretical aspect, and it came in three sections (the first: the ambiguities and its rulings, the second: the original in the science of ambiguities and the compilations therein, and the third: the amendment and documentation on the ambiguities). The second chapter was devoted to the applied study on the Musnad of Imran bin Al-Husayn, and the study relied on extrapolating the isnads The ambiguous one through the book (ETIHAF ALMAHARA), deducing the cause from it, and studying it according to the scientific method.

Among the most important findings of the research were:

١. That there is agreement and difference between the ambiguities, the neglected, and the unknown.
٢. The ambiguities are divided into two parts, ambiguities in the isnad and ambiguities in the matan, and each of them has types.
٣. The benefit of knowing the ambiguous of the isnads is to remove the ignorance from the Rawi who is ambiguous until become clear who is. Thus it is possible to know his condition in terms of justice and wound, and then judge this attribution according to the rules of wound and modification.
٤. The scholars differed in accepting the narration of the ambiguous Sahabii, and the most correct is: that the ignorance of the Sahabii is not disgraceful based on the origin of the justice of all the Sahabah, and when he learned by tracking that the narration on the authority of the Sahabii of unknown is few, and there is nothing in it that is repugnant or weak just because the Sahabii is not named or It was not known, and it indicated the fall of the effect of that.

May Allah grant everyone what he loves and pleases.

Key words: AMBIGUITY - ASCRIPTIONS - ETIHAF ALMAHARA

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد: فإن الله جلّ وعلا بعث رسوله محمداً ﷺ بالهدى، وأنزل عليه القرآن، دستور هذه الأمة الخالدة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وآتاه القرآن ومثله معه، فكانت سنة رسول الله ﷺ القولية والفعلية هي المعبرة عن كتاب الله الدالة على معانيه. ومن المتفق عليه بين المسلمين أن السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ولهذه

المنزلة العظيمة التي تبوأتها السنة كانت ولا تزال محل عناية علماء المسلمين عموماً والمحدثين على وجه الخصوص، فإنهم لم يدخروا وسعاً ولم يألوا جهداً في سبيل المحافظة عليها، ولذلك وضعوا منهجاً علمياً متميزاً وفريداً كان هو المعيار الذي توزن به الأخبار، وكان هذا المنهج نتاجاً لجهود عظيمة بذلها أئمة الحديث وحفاظه من لدن الصحابة إلى أن استقرت قواعده، ورست أركانه، واتضحت معالمه، وأينعت ثماره، فتم حفظ السنة وتقييدها وتدوينها.

ومما اهتم به علماء الحديث علمُ المبهمات؛

- قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) عن المبهم من الرواة: "أَوْ لَا يُسَمَّى الرَّأْيِي، اِخْتِصَارًا مِنَ الرَّأْيِي عَنْهُ؛ كَقَوْلِهِ: أَخْبَرَنِي فُلَانٌ، أَوْ شَيْخٌ، أَوْ رَجُلٌ، أَوْ بَعْضُهُمْ، أَوْ ابْنُ فُلَانٍ".^(١)

- وقال السخاوي (ت ٩٠٢ هـ): "المبهمات -ومنهم الرواة من الرجال والنساء- مالم يسم في بعض الروايات أو جميعها إما اختصاراً أو شكاً أو نحو ذلك".^(٢)

- وقال السيوطي (ت ٩١١ هـ): "المبهمات أي معرفة من أبهم ذكره في المتن أو الإسناد من الرجال والنساء".^(٣)

وعلم المبهم من مباحث علوم الحديث المهمة، ويدل على ذلك عناية السلف الصالح به وسؤالهم عنه، وحرص العلماء على معرفته وجمعه، بل تعدى ذلك إلى الكتابة فيه كنوع من أنواع علوم الحديث، فوضحوا مفهومه وأسبابه، وذكروا نماذجه، وأثره في صحة الحديث.

وكان أول من أفرد ذلك بالتصنيف: عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩ هـ) في كتابه "العوامض والمبهمات"، كما نص على ذلك ابن الصلاح والسخاوي.^(٤) ثم تتابع العلماء بعده بالتأليف في هذا الفن، ومن هؤلاء الإمام الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) في مصنفه "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة". وأبو القاسم ابن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ) في كتابه "عوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المُسنَّدة" وغيرهم، ولالإمام النووي كتاب "الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات" لخص فيه ما ذكره الخطيب وزاد عليه ونبّه على ما خولف فيه الخطيب، ورتبه على أسماء الصحابة خلافاً لترتيب الخطيب الذي رتبه على اسم المبهم .. إلى غير ذلك مما نص عليه النووي في مقدمة كتابه.

وهذا البحث باسم (الإبهام في الأسانيد دراسة نظرية تطبيقية من خلال كتاب إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة للحافظ ابن حجر من مسند عمران

ابن حصين).

أهمية الموضوع

تتضح أهمية هذا الموضوع من خلال ما يلي:

١. علم المبهمات علم شريف اعتنى به السلف رضوان الله عليهم، واعتبروا أنّ الاعتناء به حسن لفضله وشرفه، فهو علم مهم يكشف الإبهام ويزيل الغموض، بالإضافة إلى أنه يساعد في معرفة حال الراوي، وزمن تحمله للرواية، وهذه الأمور تساعد على معرفة درجة صحة الحديث، أو الترجيح أو التوفيق بين الأحاديث.
٢. يعتبر كتاب إتحاف المهرة مرآة تعكس خلاصة لجهود علماء أفاض في خدمة السنة النبوية وتميز صحيحها من سقيمها، وهذا يمكن الباحث من الممارسة العملية لصنيع الأئمة النقاد - ومنهم الحافظ ابن حجر - في كيفية تعليلهم للأحاديث، ومبلغهم العظيم في استقصاء الأسانيد والمتون.
٣. قيام هذا البحث على خلاصة التخصص في علم العلل، فهذا الموضوع له تعلق ظاهر في مباحث العلة، إذ كثيراً ما يُعل الأئمة رواية (ما) لإبهام راوي فيها، ولا ريب أن مباحث العلة من أدق مباحث علوم الحديث وأهمها.
٤. موضوع معرفة المبهمات في الأسانيد من الموضوعات التي قلّ التأليف فيها مقارنة بغيرها من الموضوعات المتصلة بعلوم الحديث.
٥. يعد علم المبهمات من الأسماء من نفائس علوم الحديث، فيه تكشف مبهمات الإسناد، وتُعرف درجة صحة الحديث.
٦. الحاجة إلى جمع أحاديث هذا الموضوع ودراستها والتعليق عليها في مؤلف واحد؛ تيسيراً لطالب علم، حيث توفر على الباحث عناء البحث في كتب متعددة من كتب السنة الشريفة.

أهداف البحث:

١. جمع الأحاديث والآثار المبهمة في أسانيدنا من أمهات الكتب الأصلية والمعتمدة، ثم دراستها دراسة منهجية علمية متخصصة، والحكم عليها وفق مقتضى قواعد المحدثين وأهل العلم.
٢. بيان جهود المحدثين ودقتهم واهتمامهم البالغ بمعرفة أحوال الرواة، والتفريق بين رواياتهم، والبحث في أصولهم وشدة فحصهم، وذلك كله خدمة للسنة النبوية.
٣. بيان آثار الإبهام على الراوي والمروي؛ حيث يبني على معرفته قبول أو ردّ رواية من يروي الخبر عن رسول الله ﷺ.

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة حول موضوع الإبهام فهي لا تعدو كونها أقوالاً تناثرت في كتب المصطلح والأصول، أو جهوداً متفرقة لعلماء حاولوا من خلال مصنفاتهم الكشف عن مبهمات، وبعد اختيار هذا الموضوع للكتابة فيه: اجتهدت في البحث عن جهود من سبقني ممن كتب في هذا الباب لأدخل في الموضوع على علم وبصيرة، ولأتيين مدى الأهمية والجدية في هذا البحث، وقد وجدت بعض الرسائل والأبحاث التي تناولت جوانب من هذا الموضوع، وهي:

١. المبهمون ومروياتهم في مسند أبي داود الطيالسي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية (بغداد، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، للباحث: فاضل إسماعيل خليل.
٢. الرواية على الإبهام والتعديل عليه عند الإمام الشافعي في الأحاديث المرفوعة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى (مكة المكرمة، ١٤١٠هـ) للباحث: عبد الرزاق موسى أبو البصل.
٣. التعديل على الإبهام عند الإمام الشافعي، دراسة تأصيلية تطبيقية في كتاب الأم، رسالة دكتوراه في جامعة دمشق (١٤٣١هـ-٢٠١٠م)، للباحثة: أسماء البغا.
٤. مبهم الصحابي -دراسة تطبيقية على الجامع الصحيح للإمام البخاري-، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت (عام ١٤٣٦هـ-٢٠١٦م)، للدكتورة: جاسمية محمد شمس الدين.
٥. المبهمات عند علماء علوم القرآن وعلماء الحديث (دراسة وصفية تحليلية)، لفواز منصور الشاوش.
٦. الإبهام في الكتاب والسنة، للدكتور: طه عفان الحمداني.

فأردت أن أسهم في الكتابة في علم المبهمات، بالإضافة إلى المنهجية العلمية التي قمت على أساسها بالبحث عن المبهمات وعن الثقات من المبهمين في جميع الأحاديث، سواءً أكانت مسندة أم مرسلة، موقوفة أم مقطوعة. وكذلك الاهتمام بدراسة إبهام الصحابي والقول الراجح في هذه المسألة، ومسألة التعديل على الإبهام مع التفصيل ومناقشة آراء العلماء فيها، وبيان الرأي الراجح، وكذلك الاهتمام ببيان صيغ التعديل المختلفة والمراد منها، ثم الكشف عن الثقات المبهمين -وهي أهم فائدة ترحى؛ فنستطيع من خلال كشفهم التحقيق في ثقتهم من خلال جمع أقوال أهل الجرح والتعديل فيهم. وأرجو من الله تعالى التوفيق والتسديد لتقديم الجديد والمفيد في هذا البحث، والحمد لله رب العالمين.

الضابط في جمع الأحاديث وتعدادها:

١. أن يكون الإبهام بالصيغة الصريحة كلفظ (حدثنا رجل، أو امرأة، أو شيخ، أو مولى) وغيرها، سواء كان بصيغة الأفراد أو الجمع وغيرها من صيغ الإبهام.
٢. أن يكون الإبهام بصيغة التعديل والتوثيق كقولهم (حدثنا الثقة، أو من لا أتهمه، أو لا أتهم) وغيرها.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة، وفصلين، وخاتمة.
المقدمة؛ وهي التي بين أيديكم.

الفصل الأول: علم مبهمات الحديث وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإبهام وأحكامه، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإبهام لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: الفرق بين الإبهام والإهمال والجهالة.

المطلب الثالث: أقسام المبهمات، وحكم كل قسم.

المطلب الرابع: أسباب الإبهام.

المطلب الخامس: فائدة علم المبهمات.

المبحث الثاني: الأصل في علم المبهمات، وحكم رواية الصحابي المبهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأصل في علم المبهمات، ومضان وجودها.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في حكم رواية الصحابي المبهم.

المبحث الثالث: التعديل والتوثيق على الإبهام، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المقصود بالتعديل على الإبهام، وصيغته.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في التعديل على الإبهام.

المطلب الثالث: أسباب التعديل على الإبهام.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية على مسند عمران بن حصين.

الخاتمة: في أهم نتائج البحث وتوصياته.

منهج البحث

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي الاستنتاجي لمعرفة الإبهام الوارد في الرواية، ودراسته وفق منهج علمي دقيق.

ويمكن إجمال المنهجية المتبعة في الدراسة التطبيقية في النقاط التالية:

أولاً: المنهجية المتبعة في النصوص:

١. ذكر الأحاديث على نسق ترتيبها في كتاب الإتحاف، مع ذكر المسانيد التي وردت فيها.

٢. كتابة نص الحديث كاملاً، مع اختصار المتن إن كان طويلاً، وجعله في أعلى الصفحة.

٣. الضبط بالشكل لما يحتاج إلى ضبط من الأسماء والكلمات.

ثانياً: المنهجية المتبعة في تخريج الأحاديث:

١. تخريج الحديث من المصادر الأصلية التي وجد فيه ذلك الإسناد، وقد أخرجه من المصادر غير الأصلية عند تعذر وجود المصادر الأصلية.

٢. بيان الراوي المبهم ما أمكن؛ بتتبع الطرق والعودة إلى كتب المبهمات، والشروح وغيرها.

٣. إذا كان الحديث مختلفاً فيه على أوجه: أذكر ما أقف عليه من هذه الأوجه في أول تخريج الحديث، ثم أذكر الراجح من هذه الأوجه مع التعليل، ثم أنقل كلام الأئمة على الحديث، ثم أختم الحديث بذكر الحكم من وجهه الراجح.

ثالثاً: المنهجية المتبعة في دراسة الأسانيد:

١. ترجمة الرواة بذكر اسم الراوي وكنيته ولقبه ونسبه، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبط.

٢. الوقوف على أقوال أئمة الجرح والتعديل في الرواة؛ فإن كان الراوي من الثقات أو الضعفاء أكتفي بالتقريب لابن حجر -في الغالب- لعدم الإطالة وإن كان من المختلف فيه فعندئذ تتعدد المصادر حسب الحاجة.

رابعاً: المنهجية المتبعة في الحكم على الأحاديث:

الحكم على الحديث من خلال ما سبق دراسته من أحوال الرواة مع مراعاة ما قد يعتري السند من اتصال أو انقطاع، وما يكون في الحديث من شذوذ، وذلك بمراجعة كتب المراسيل والمدلسين، مع الرجوع إلى كتب العلل؛ لمعرفة ما يكون في هذا السند من علة، ثم الحكم على هذا السند بما يقتضيه الحال من صحة أو حسن أو ضعف أو غير ذلك.

الفصل الأول

علم مبهمات الحديث

المبحث الأول: الإبهام وأحكامه

المطلب الأول

تعريف الإبهام لغة واصطلاحاً

الإبهام في اللغة: عرّفت معاجم اللغة الإبهام بأنه: اسمٌ مصدرٍ من أبهم، حيثُ

يُقال: أُبْهِمَ الأَمْرُ، أي: خَفِيَ، وَأَشْكِلَ، وَأُبْهِمَ الأَمْرَ، أي: أَخْفَاهُ، وَأَشْكَلَهُ، وَأُبْهِمَ القَفْلَ، وَنَحَوَهُ، أي: أَغْلَقَهُ، فَلَا يُهْتَدَى لِفَتْحِهِ، وَيُقَالُ: أُبْهِمَ عَلَيْهِ الكَلَامُ؛ أي: اسْتَعَصَى عَلَيْهِ، وَاسْتَعْلَقَ. وَتَشْمَلُ الأَسْمَاءُ المُبْهِمَةُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ، وَالأَسْمَاءَ المَوْصُولِ، وَالضَّمَائِرَ، وَهِيَ عِنْدَهُمْ مَعَارِفٌ غَيْرُ مُحَدَّدَةِ المَعْنَى بِذَاتِهَا^(٥). وَيُقَالُ: اسْتَبْهِمَ عَلَيْهِ، أي: اسْتَعْجَمَ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الكَلَامِ، وَيُقَالُ كَذَلِكَ: طَرِيقٌ مُبْهِمٌ إِذَا كَانَ خَفِيًّا لَا يَسْتَبِينُ، وَأَمْرٌ مُبْهِمٌ: لَا مَاتَى لَهُ، وَكَلَامٌ مُبْهِمٌ: لَا يُعْرَفُ لَهُ وَجْهٌ يُؤْتَى مِنْهُ^(٦). وَأُطْلِقَ عَلَى المُبْهِمَاتِ المَسَائِلَ المُعْضَلَةَ المُشْكَلَةَ الشَّاقَّةَ، وَسُمِّيَتْ مُبْهِمَةً؛ لِأَنَّهَا أُبْهِمَتْ عَنِ البَيَانِ، فَلَمْ يُجْعَلْ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، وَلَا إِلَيْهَا سَبِيلٌ^(٧).

ومما سبق يتبين أن المقصود بالإبهام في اللغة: الإخفاء، والإشكال، والاستغلاق، وعدم البيان، ونحو ذلك.

الإبهام في اصطلاح المحدثين: يدور مفهوم الإبهام في الاصطلاح حول ما لم يُذكر اسمه في سند الحديث ومنتنه، وعُبر عنه بلفظ عام؛ مثل "رجل"، أو "عم"، أو "امرأة"، أو "شيخ"، أو "صاحب"، ونحو ذلك من الألفاظ المُبْهِمَةِ. قال الحافظ ابن حجر: "هو أن لا يُسمَى الرَّوْيُ، اختصارًا من الرَّوْيِ عنه، كقوله: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم، أو ابن فلان"^(٨).

المطلب الثاني: الفرق بين الإبهام والإهمال والجهالة

إذا نظرنا إلى ألفاظ: (المُبْهِم، والمُهْمَل، والمَجْهُول) فإننا نَظُنُّ من أوَّل وهلة أنها أَلْفَاظٌ مُتْرَادِفَةٌ، وَالحَقِيقَةُ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ، وَسَنَبَيِّنُ فِي هَذَا المَطْلَبِ مَعَانِيَهَا عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَنُبَيِّنُ اصْطِلَاحَ أَهْلِ الحَدِيثِ وَمُرَادَهُمْ مِنْ هَذِهِ الأَلْفَاظِ.

أولاً: معنى الإبهام في اللغة والاصطلاح:

تقدم في المطلب السابق بيان معنى الإبهام لغةً واصطلاحًا.

ثانياً: معنى الإهمال في اللغة، والاصطلاح:

الإهمال في اللغة: نجد أنَّ الهاء، والميم، واللام أصلٌ واحدٌ؛ فيقال: أهملت الشيء، إذا خَلَيْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ^(٩). وَيُقَالُ: أَمْرٌ مُهْمَلٌ أي: مَتْرُوكٌ، سِوَاءَ أَكَانَ عَنِ عَمْدٍ، أَوْ نَسْيَانٍ. وَالمُهْمَلُ مِنَ الكَلَامِ خِلاَفُ المُسْتَعْمَلِ. وَيُقَالُ: أَهْمَلُ أَمْرَهُ، أي: تَرَكْتَهُ، وَلَمْ يَحْكَمْهُ^(١٠).

وأما الإهمال في اصطلاح المحدثين: من ذَكَرَ اسْمَهُ فَقَطْ، وَلَمْ يُذَكَّرْ مِنْ نَسْبِهِ مَا يُمَيِّزُهُ عَنِ غَيْرِهِ؛ كَأَنْ يَقُولَ الرَّوْيُ مِثْلًا: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، وَفِي شَيْخُوهُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ. وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ: "إِنْ رَوَى عَنْ أَتْنَيْنِ مُتَّفِقِي الأَسْمِ، وَلَمْ

يَتَمَيَّزًا، فَبَاخْتِصَاصِهِ بِأَحَدِهِمَا يَتَبَيَّنُ الْمُهْمَلُ^(١١). وقد فرَّق أبو زرعة العراقي^(١٢) بين المُبْهِمِ والمُهْمَلِ، فقال عن المُهْمَلِ: "ومثل هذا لا يُذكَرُ في المُبْهِمَاتِ؛ لأنَّ صاحبه مُسَمًّى، ويستدعي ذكره ذكر كل حديث فيه اسم رجل لم يذكر أبوه، وهذا باب واسع جدًا"^(١٣).

ثالثًا: معنى المجهول في اللغة والاصطلاح:

المجهول في اللغة: اسمٌ مفعولٍ من الجهل: فالجيم، والهاء، واللام، أصلان، أحدهما: الجهل نقيض العلم^(١٤).

وفي اصطلاح المحدثين هو: من لم يعرف عينه أو حاله جرحًا أو تعديلًا، والمجهول على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مجهول العين: وهو من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد.

- قال الخطيب البغدادي^(١٥): "المجهول عند أصحاب الحديث كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد"^(١٦).

- وقال ابن عبد البر^(١٧): "كُلُّ مَنْ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا، فَهُوَ عِنْدَهُمْ مَجْهُولٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا مَشْهُورًا فِي غَيْرِ حَمْلِ الْعِلْمِ؛ كَاشْتَهَارِ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ^(١٨) بِالزُّهْدِ، وَعَمْرٍو بْنِ مَعْدِي كَرِيبَ بِالنَّجْدَةِ"^(١٩) (٢٠).

أمَّا مجهول العين عند الحنفية: فهو من لم يُعرف إلا بحديث، أو حديثين، وجُهلَّت عدالته، سواء انفرد بالرواية عنه واحد، أو روى عنه اثنان فصاعدًا^(٢١).

القسم الثاني: مجهول الحال: عرَّف علماء الحديث مجهول الحال بأنه من جهلت عدالته في الظاهر والباطن^(٢٢)، مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه، ولم يرد فيه جرح ولا تعديل^(٢٣). وقال الحافظ ابن حجر: "إن روى عنه اثنان فصاعدًا، ولم يُوثَّق، فَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ"^(٢٤).

القسم الثالث: المستور: وهو الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر^(٢٥)، وروى عنه عدلان، أو روى عنه إمام حافظ^(٢٦).

ومما سبق يتبين أن هناك اتفاقًا واختلافًا بين المُبْهِمِ، والمُهْمَلِ، والمجهول. فالإتفاق في أن حديث المُبْهِمِ، والمُهْمَلِ، والمجهول، مردود حتى يتعين المُبْهِمِ، ويميز المُهْمَلِ، ويُوثَّق أو يُجرح المجهول. وأمَّا الاختلاف فهو: أن المُبْهِمِ هو ما لم يُذكَر اسمه وعُبر عنه بلفظ عام كرجل وامرأة، وشيخ، ونحوه. والمُهْمَلِ هو: ما ذُكر اسمه، ولم يُذكَر نسبه. والمجهول هو: ما ذُكر اسمه، ولكن لم يُعرف فيه جرح أو تعديل.

ومن أهل العلم من عدَّ المُبهم قسماً من المجهول، فجعل المجهول ثلاثة أقسام: الأول: مجهول الذات - وهو المُبهم-، والثاني: مجهول العين، والثالث: مجهول الحال، وهو على نوعين؛ أولهما: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، وثانيهما: مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً - وهو المستور^(٢٧).

المطلب الثالث: أقسام المُبهمات. وحكم كل قسم

تنقسم المُبهمات إلى قسمين؛ الأول: مُبهمات الإسناد، والثاني: مُبهمات المتن.

الأول: مُبهمات الإسناد؛ وهي على قسمين:

١. أن يكون المُبهم الصَّحابي: كقول التابعي مثلاً: حَدَّثني من صحب النبي ﷺ أو أخبرني من سمع النبي ﷺ يقول، ونحو ذلك. وحكم هذا النوع من الإبهام: إبهام الصَّحابي لا يضر؛ فالصَّحابة كلهم عدول، والجهالة بهم لا تضر في الحُكم على الإسناد.

- قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "الفصل الثالث: في بيان حال الصَّحابة من العدالة. اتَّفَق أهل السُّنة على أنَّ الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المُبتدعة"^(٢٨).

- وقد نقل العراقي^(٢٩) أن أبا بكر الصيرفي^(٣٠) فرَّق بين ما يرويه التابعي مصرحاً فيه بالسماع، وبين ما يرويه مُنعناً؛ فقال: "نعم، فرَّق أبو بكر الصيرفي من الشافعية في كتاب "الدلائل" بين أن يرويه التابعي عن الصَّحابي مُنعناً، أو مع التصريح بالسماع؛ فقال: وإذا قال في الحديث بعضُ التابعين: (عن رجل من أصحاب النبي ﷺ) لا يقبل؛ لأنِّي لا أعلم سمع التابعي من ذلك الرجل؟ إذ قد يحدث التابعي عن رجل، وعن رجلين عن الصَّحابي، ولا أدري هل أمكن لقاء ذلك الرجل، أم لا؟ فلو علمتُ إمكانه منه لجعلته كمُدرك العصر، قال: وإذا قال: (سمعت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ) فُيْل؛ لأنَّ الكلَّ عدول. قال العراقي: وهو حسن متجه، وكلام من أطلق محمول عليه"^(٣١).

- ويقول السخاوي^(٣٢): "وتوقَّف شيخنا في ذلك؛ لأنَّ التابعي إذا كان سالماً من التدليس حُمِلت عنعنته على السماع، وهو ظاهر"^(٣٣).

٢. أن يكون المُبهم غير الصَّحابي: وذلك بأن يكون الإبهام في أي طبقة من طبقات الإسناد غير طبقة الصَّحابي، سواء كان الإبهام بلفظ التعديل، أو بدونه. وحُكم هذا النوع من الإبهام: المُبهم في هذه الحالة يكون مجهول العين، وهذه الجهالة تكون سبباً في ضعف الإسناد، فلا بد من معرفة عين الرَّأوي، حتى نتمكن من معرفة عدالته،

وتمييز ضبطه، ثم الحكم على الإسناد بما يليق به.

قال ابن كثير: "فأما المُبهم الذي لم يُسم، أو من سُمِّي ولا تُعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه. ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويُستضاء بها في مواطن. وقد وقع في مسند الإمام أحمد، وغيره من هذا القبيل كثير".^(٣٤)

الثاني: مُبهمات المتن:

قد تَرَدُّ المُبهمات في متن الحديث، وهي مُتفاوتة في الدرجة، وتنقسم إلى أربعة أقسام^(٣٥):

١. ما أبهم بلفظ رجل، أو امرأة، أو رجلين، أو امرأتين، أو رجال، أو نساء، ونحو ذلك. **مثاله:** حديث السائلة عن غسل الحيض، فقال ﷺ: "خذي فرصة"^(٣٦). هي أسماء بنت يزيد بن السكن^(٣٧)، وفي رواية لمسلم: أسماء بنت شكل^(٣٨).
٢. ما أبهم بالابن والبنت، والأخ والأخت، والابنين والأخوين، وابن الأخ وابن الأخت، ونحوهما. **مثاله:** الحديث الوارد في غسل بنت النبي ﷺ بماء وسدر^(٣٩) هي زينب^(٤٠).

٣. ما أبهم بالعمِّ والعمَّة، والخال والخالة، والأب والأم، والجد والجدَّة، وابن وبنت العم أو العمَّة، وابن وبنت الخال أو الخالة. **مثاله:** حديث عمَّة جابر التي بكت أباه يوم أُحد^(٤١)، وهي فاطمة بنت عمرو^(٤٢)، وقيل: هند^(٤٣).

٤. ما أبهم بالزوج والزوجة، والعبد والأمة، وأم الولد. **مثاله:** زوج سبيعة^(٤٤)، وهو سعد بن خولة^(٤٥).

تنبيه: قال السيوطي^(٤٦): "من المُبهم ما لم يُصرح بذكره، بل يكون مفهوماً من سياق الكلام كقول البخاري: "وقال معاذ: اجلس بنا نؤمن ساعة"^(٤٧). فالمقول له ذلك مطوي، وهو: الأسود بن هلال^(٤٨)"^(٤٩). وحُكم هذا النوع من الإبهام: لا يؤثر هذا النوع من الإبهام في الحكم على الحديث بالصحة والضعف؛ لأن القصة أو الحادثة تكون هي سبب ورود الحديث، وبالتالي فإبهام أصحابها لا يقدح في سند الحديث ما دام مستوفياً شروط القبول. يقول الصنعاني^(٥٠): "فلا شُبُهة في جواز الاستدلال به ما دام مستوفياً شروط الصحة أو الحسن"^(٥١).

المطلب الرابع: أسباب الإبهام

بعد أن اتَّضح أن الإبهام قد يكون في الإسناد، أو المتن، وقد عرفنا ذلك عن طريق ما كتبه العلماء المهتمون بهذا الشأن، يمكن الآن الوصول إلى أسباب ذلك عن

طريق الاستقراء والتمحيص، وسأبيّن فيما يلي أسباب إبهام الإسناد، وأسباب إبهام المتن.

أولاً: أسباب إبهام الإسناد^(٥٢):

يُبهَمُ الإسناد للأسباب التالية:

- ١- اختصار الرّأوي للحديث، فيذكر الرّأوي الحديث للاستدلال على شيء معين، ولا يتطرق إلى بيان ذلك المُبهَم لعدم الحاجة إلى ذلك.
- ٢- عدم معرفة الرّأوي لاسم الرجل، فيروي الإسناد بإبهام ذلك الراوي، وقد يروي الحديث من طريق آخر ببيان ذلك الرّأوي المُبهَم.
- ٣- نسيان الرّأوي لاسم المُبهَم.
- ٤- شك الرّأوي في اسم من روى الحديث سواء كان شيخه أو من بعده فيبهمه.
- ٥- وضوح ذلك المُبهَم بحيث يظن الرّأوي أنه لا يحتاج إلى بيان.
- ٦- التعظيم والتفخيم والإجلال لأمر ذلك الرّأوي المُبهَم من قبل من روى عنه^(٥٣).
- ٧- التحقير من شأن ذلك المُبهَم.
- ٨- أن يكون المُبهَم ثقةً عند من روى عنه، ضعيفاً عند غيره، فيبهمه؛ لأنه يرى أنه إن صرح باسمه قد يُرد حديثه، وهذا نوع من أنواع تدليس الشيوخ.
- ٩- أن يبهَم الرّأوي من روى عنه لحاجة في نفسه قد يراها هو.
- ١٠- أن يذكر الرّأوي الحديث على سبيل الحكاية فلا يسمى بعض من فيه.
- ١١- قد يكون سبب الإبهام: اشتهار الرّأوي بأنه لا يروي إلا عن ثقة.
- ١٢- ألا يعرف الرّأوي بعض من في الإسناد فيبهمهم لجهالته بهم.
- ١٣- دفع همم الباحثين إلى الاجتهاد في الوصول إلى معرفة ذلك المُبهَم.

ثانياً: أسباب إبهام المتن:

- ١- النسيان، أو الشك من الرّأوي لمن حدثت له القصة، أو الحادثة.
- ٢- الستر على أمر المُسلم في أمر معيب؛ كأن يكون الحديث عن شيء غير طيب، كرميه بالزنى، أو نحو ذلك.
- ٣- تحقير الرّأوي لذلك المُبهَم، وعدم الاهتمام به، كما في أحاديث المُنافقين، ومن على شاكلتهم^(٥٤).

المطلب الخامس: فائده علم المُبهَمات

أولاً: فائدة معرفة مُبهَمات الإسناد:

فائدة معرفة هذا النوع من الإبهام هي إزالة الجهالة عن ذلك الرّأوي المُبهَم حتى

تتضح عينه، وبالتالي يمكن معرفة حاله من حيث العدالة والجرح، ومن ثم الحكم على هذا الإسناد بما يليق به حسب قواعد الجرح والتعديل.

- قال أبو زرعة العراقي: "وأما مُبهمات الإسناد فلا يخفى شدة الاحتياج إلى معرفتها؛ لتوقف الاحتجاج بالحديث على معرفة أعيان رواته"^(٥٥).

- وقال ابن كثير: "وأهم ما فيه ما رَفَع إبهامًا في إسناد كما إذا ورد في سند: عن فلان بن فلان، أو عن أبيه، أو عمه، أو أمه: فوردت تسمية هذا المُبهم من طريق أخرى، فإذا هو ثقة أو ضعيف، أو ممن يُنظر في أمره، فهذا أنفع ما في هذا"^(٥٦).

- وقال السخاوي: "وفائدة البحث عنه زوال الجهالة التي يُردُّ الخَبْرُ معها، حيث يكون الإبهام في أصل الإسناد كأن يقال: أخبرني رجل أو شيخ أو فلان أو بعضهم؛ لأن شرط قبول الخبر - كما عُلِمَ - عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تُعرف عينه فكيف عدالته؟! "^(٥٧).

ثانياً: فائدة معرفة مُبهمات المتن:

تتضح فائدة ذلك فيما ذكره ابن كثير، حيث قال: "وهو فن قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحكم من الحديث، ولكنه شيء يتحلى به كثير من المُحدثين وغيرهم"^(٥٨).

وقال السخاوي أيضاً: "بل من فوائده أن يكون المُبهم سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر، فيستفاد بمعرفته النسخ وعدمه إن عُرِفَ زمن إسلام ذلك الصحابي، وكان قد أُخبر عن قصة قد شاهدها وهو مسلم"^(٥٩). وقد بيّن الحافظ أبو زرعة العراقي فوائد معرفة مُبهمات هذين النوعين، فقال: "ومن فوائد تبيين الأسماء المُبهمة:

- ١- تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النفس مُتَشَوِّقة إليه.
- ٢- أن يكون في الحديث منقبة له فيستفاد بمعرفته فضيلته.
- ٣- أن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب فيحصل بتعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من أفاضل الصحابة، وخصوصاً إذا كان ذلك من المُناققين.
- ٤- أن يكون سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ؟ إن عُرِفَ زمن إسلامه.
- ٥- إن كان المُبهم في الإسناد؛ فمعرفته تفيد ثقته أو ضعفه ليحكم على الحديث بالصحة أو غيرها"^(٦٠).

المبحث الثاني

الأصل في علم المُبهمات، وحكم رواية الصحابي المُبهم

المطلب الأول: الأصل في علم المُبهمات، ومضان وجودها

الأصل والمرجع في علم المُبهمات، وهو النُّقل المحض لأقوال النبي ﷺ، وأقوال

الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ؛ ولا مجال للرأي والاجتهاد فيه؛ قال السيوطي: "اعلم أن علم المُبهمات مرجعه النقل المحض، لا مجال للرأي فيه"^(٦١).

والأصل في هذا العلم ما رواه ابن عباس حيث قال: كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَكَثْتُ سَنَةً، فَلَمْ أَجِدْ لَهُ مَوْضِعًا حَتَّى خَرَجْتُ مَعَهُ حَاجًّا، فَلَمَّا كُنَّا بِظَهْرَانَ ذَهَبَ عُمَرُ لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ: أَدْرِكْنِي بِالْوَضُوءِ فَأَدْرِكْنُهُ بِالْإِدَاوَةِ، فَجَعَلْتُ أَسْكُبُ عَلَيْهِ الْمَاءَ، وَرَأَيْتُ مَوْضِعًا فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَنِ الْمَرَاتَانِ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَمَا أَتَمَمْتُ كَلَامِي حَتَّى قَالَ: «عَائِشَةُ، وَحَفْصَةُ»^(٦٢).

وجه الدلالة من هذا الأثر: يتضح منه حرص واهتمام الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بالبحث عن اسم المرأتين المُبهماتين من زوجات النبي ﷺ واللّتين تظاهرتا عليه ﷺ.

ويمكن معرفة المُبهم من خلال:

- ١- وروده مسمى في بعض الروايات الأخرى.
 - ٢- تنصيب أهل الحديث والسير والمغازي على كثير منهم.
- وأما المظان التي يُبَحَثُ فيها عن المُبهمات فهي: كتب السنة كالصَّحاح، والسنن، والمسانيد وغيرها، وفي كتب التفسير بالمأثور خاصة.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في حكم رواية الصحابي المُبهم

اتفق أهل السنَّة والجماعة على أن جميع الصَّحابة عُذول، وهذا مذهب جميع العلماء من المُحدثين والفقهاء والأصوليين، وممن نقل عنه الإجماع على عدالتهم: - الخطيب البغدادي، فقد قال: "عدالة الصَّحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نصِّ القرآن"^(٦٣).

- وقال ابن عبد البر: "ونحن وإن كان الصَّحابة ﷺ قد كُفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين - وهم أهل السنة والجماعة - على أنهم كلهم عُذول"^(٦٤).

- وقال ابن تيمية: "ولكن أهل السنة متفقون على عدالة الصَّحابة"^(٦٥).

- وقال ابن كثير: "والصَّحابة كلهم عُذول عند أهل السنة والجماعة، لِمَا أَتَى اللهُ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَبِمَا نَطَقَتْ بِهِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ فِي مَدْحِهِمْ فِي جَمِيعِ أَخْلَاقِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَمَا بَدَّلَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَرْوَاحِ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدَ اللهِ مِنَ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ الْجَمِيلِ. وَأَمَّا مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ بَعْدَهُ ﷺ؛ فَمِنْهُ مَا وَقَعَ عَنْ غَيْرِ قِصْدِ

-كيوم الجمل-، ومنه ما كان عن اجتهاد -كيوم صفين-، والاجتهاد يُخطئ ويُصيب، ولكن صاحبه معذور وإن أخطأ، ومأجور أيضًا، وأما المُصيب فله أجران اثنان، وكان علي وأصحابه أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه، ﴿أجمعين﴾^(٦٦).
وقد اختلف أهل العلم في الاحتجاج وقبول رواية الصَّحابي المُبهم على قولين:
القول الأول: لا يقبل، وهذا مذهب ابن حزم^(٦٧)، وهو ظاهر صنيع الشيخين في صحيحيهما، قال الحاكم^(٦٨): "وصفة الحديث الصحيح: أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة، وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة"^(٦٩).
القول الثاني: يقبل، وهو بمنزلة المُسند، وعليه جرى المصنفون في جمع المسانيد، كمسند أحمد بن حنبل، وغيره.

والرابع: أن جهالة الصَّحابي غير قادحة، للأسباب الآتية^(٧٠):

الأول: بناءً على أصل عدالة جميع الصَّحابية، ومظنة النفاق والرَّدة ليست واردة على نقلة الأثر. قال ابن الصلاح: "الجهالة بالصَّحابي غير قادحة؛ لأن الصَّحابية كلهم عُدول"^(٧١).

والثاني: لما علم بالنتبُّع أن الرواية عن صحابي مجهول العين قليلة، ولم يوجد فيها ما يُعد منكرًا أو ضعيفًا لمجرد كون الصَّحابي لم يُسمَّ أو لم يُعرف، فدلَّ على سقوط أثر ذلك.

لكن اتصال الإسناد أو عدمه إنما يعتبر في تقسيمه إلى ثلاثة أقسام: (القسم الأول: مُسند متصل. القسم الثاني: مُتوقَّف فيها. القسم الثالث: مُرسل)، وبيانها كما يلي:

القسم الأول: المُسند المتصل، وصوره هي:

أ- أن يقول صحابي معروف: (أخبرني رجل من أصحاب النبي ﷺ)، فالجهالة بهذا الصَّحابي لا تضر على أي حال: صرح الصَّحابي المسمى بسماعه منه أم لا، وذلك تصديقًا لذلك الصَّحابي المسمى في خبره بصُحبة مُخبره.

ب- أن يقول التابعي الثَّقة: (حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ)، فيصدق في وصفه لمن حدثه بالصُّحبة، وخبره متصل؛ لبيانه السماع من ذلك الصَّحابي.

ج- أن يقول التابعي الثَّقة: (أخبرني رجل سمع من النبي ﷺ)، وشبه ذلك، فنتبَّت الصُّحبة لتلك الوسطة المُبهمة تصديقًا للتابعي في خبره المتصل عن تلك الوسطة أنها سمعت النبي ﷺ.

القسم الثاني: المتوقف فيه، وصورته: أن يقول التابعي الثقة: (عن رجل من أصحاب النبي ﷺ)، فيذكر الخبر مُعنعناً.

فهذه الصورة يتوقف فيها؛ لاحتمال كون التابعي لم يُدرك الصحابي، ولأن الإرسال في التابعين كثير.

القسم الثالث: المرسل، وصورته: أن يقول التابعي الثقة: (عن رجل، عن النبي ﷺ)، أو (حدّثني رجل)، ولا ينسب للصحابه، ولا يذكر عن ذلك الرجل أنه سمع النبي ﷺ فهذا مرسل، وذلك الرجل مجهول جهالة مؤثرة، ولا يلحق بالصحابة؛ فإن التابعين رواوا عن نُظرائهم وفيهم من جُرِحَ^(٧٢).

المبحث الثالث

التعديل والتوثيق على الإبهام

المطلب الأول: المقصود بالتعديل على الإبهام وصيغته

* **المقصود بالتعديل على الإبهام:** هو قول الراوي: حدّثني الثقة، أو حدّثني من أثق به، أو من لا أتهم، ونحوها من صيغ التعديل والتوثيق^(٧٣). وممن عُرف بذلك الإمام مالك، والإمام الشافعي. ومثال ذلك: قول الإمام مالك: (عن الثقة عنده، عن عمرو بن شعيب^(٧٤)). وقول الإمام الشافعي: (أنبأنا الثقة، عن حميد^(٧٦)).^(٧٧)

* **صيغ التعديل على الإبهام:**

وَرَدَتْ صِيغٌ مُتَعَدِّدَةٌ بِالْفَافِ لِلتَّوْثِيقِ فِي ثَنَائِهَا رَوَايَاتٌ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ تَكُونُ الصِّيغَةُ دَالَّةً دَلَالَةً وَاضِحَةً وَمُبَاشِرَةً عَلَى التَّعْدِيلِ وَالتَّوْثِيقِ بِصِيغَةِ الْإِبْهَامِ، وَرَبَّمَا تَكُونُ غَيْرَ مُبَاشِرَةٍ، وَلَكِنْ يُفْهَمُ مِنَ الْمُرَادِ مِنْهَا أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى التَّوْثِيقِ^(٧٨).

أ- أَلْفَاظُ الصِّيغَةِ الْمُبَاشِرَةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّوْثِيقِ بِصِيغَةِ الْإِبْهَامِ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ:

١- التَّوْثِيقُ بِلَفْظِ: "الثِّقَّةُ": كَقَوْلِهِمْ: الثِّقَّةُ^(٧٩)، أَوِ الثِّقَّةُ عِنْدِي^(٨٠)، أَوْ عِنْدَنَا، أَوِ الثِّقَّةُ مِنْ أَصْحَابِنَا^(٨١)، أَوِ الثِّقَّةُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٨٢)، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

٢- التَّوْثِيقُ بِلَفْظِ: "مَنْ أَتَقُّ": كَقَوْلِهِمْ: أَخْبَرَنِي مَنْ أَتَقُّ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ^(٨٣)، أَوْ حَدَّثَنِي رَجُلٌ أَتَقُّ بِهِ^(٨٤)، أَوْ حَدَّثَنِي مَنْ أَتَقُّ بِهِ مِنْ مَشِيخَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ بِصَنْعَاءَ^(٨٥)، أَوْ أَخْبَرَنِي مَنْ أَتَقُّ بِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَهْلِ قَبَاءَ^(٨٦)، أَوْ أَتَقُّ مِنَ الْمَشْرِقِيِّينَ^(٨٧)، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

٣- التَّوْثِيقُ بِلَفْظِ: "غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ ثَقَاتٍ": وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَخْبَرَنَا غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ ثَقَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٨٨)، أَوْ قَوْلُهُمْ: أَخْبَرَنِي عِدَّةُ ثَقَاتٍ كُلِّهِمْ^(٨٩)، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

٤- التوثيق بلفظ: "من لا أتهم": ومن ذلك: حدّثني من لا أتهم من الأنصار^(٩٠)، أو من لا أتهم من أهلي^(٩١)، أو من لا أتهم من أهل الشام^(٩٢)، أو بعض من لا أتهمه^(٩٣)، وهكذا.

٥- التوثيق بلفظ: "العدل الرضا"; كقولهم: حدّثنا العدل الرضا الأمين^(٩٤).

ب- ألفاظ الصيغ غير المباشرة في الدلالة على التوثيق بصيغة الإبهام:

١- التوثيق بلفظ: "أهل العلم": كقولهم: سمع أهل العلم^(٩٥)، أو كقول: بعض أهل العلم^(٩٦)، ونحو ذلك.

٢- التوثيق بلفظ: "من صدّقه"^(٩٧).

مسألة: الفرق بين قول المحدث: "حدّثني الثقة" وقوله: "حدّثني من لا أتهم":

وردت آراء متعدّدة للعلماء في هذه المسألة، وذلك على النحو الآتي:

- من العلماء من رأى أن قول المحدث: "حدّثني من لا أتهم" أنزل من قوله: "حدّثني الثقة"، فهي أقلُّ رتبة منها، وليست بحجّة.

- وقال الذهبي: "ليس بتوثيق؛ لأنه نفي للثمة، وليس فيه تعرض لإتقان، ولا لأنّه حجّة"^(٩٨).

- وقال آخرون: إن قول المحدث: "حدّثني من لا أتهم" مثل قوله: "حدّثني الثقة"، إذا صدرت من الإمام الشافعي دون غيره، فتكون في مقام الاحتجاج.

- وقال ابن السبكي^(٩٩): "وهذا صحيح، غير أن هذا إذا وقع من الشافعي على مسألة دينية فهي والتوثيق سواء في أصل الحجّة، وإن كان مدلول اللفظ لا يزيد على ما ذكره الذهبي، فمن ثمّ خالفناه في مثل الشافعي، أما من ليس مثله فالأمر كما قال"^(١٠٠).

- وقال الزركشي^(١٠١): "والعجب من اقتصاره على نقله عن الذهبي مع أن طوائف من فحول أصحابنا صرّحوا به، ومنهم السيرافي^(١٠٢)، والماوردي، والرويانى^(١٠٣).

والخلاصة أن القول الرّاجح في هذه المسألة - والله أعلم - أن قول المحدث: "حدّثني الثقة" أرفع من قوله: "حدّثني من لا أتهم"، فالتصريح بالتوثيق أعلى؛ لأنّ نفي النقص لا يلزم منه ثبوت الكمال، إلا إذا ظهرت قرينة تدلُّ على خلاف هذا.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في التعديل على الإبهام

هذه المسألة وقع فيها نزاع بين العلماء، وانقسموا إلى مؤيد، ومعارض، ومؤيد بشروط، وقد أشار زين الدين العراقي في ألفيته إلى بعض هذه الأقوال، فقال:

وَمُبْهَمِ التَّعْدِيلِ لَيْسَ يَكْتَفَى، بِهِ الْخَطِيبُ وَالْفَقِيهُ الصَّيْرَفِيُّ،
وَقِيلَ يَكْفَى نَحْوُ أَنْ يُقَالَ، حَدَّثَنِي الثَّقَةُ بَلْ لَوْ قَالَ لَا

جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوْ لَمْ أَسْمَ لَا يُقْبَلُ مَنْ قَدْ أَبْهَمَ
وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَزِدْهُ مَنْ عَالَمَ فِي حَقِّ مَنْ قَلَّدَهُ (١٠٤)

وأذكر في هذا المطلب أقوال العلماء في هذه المسألة مع شيء من البسط

والتوضيح:

القول الأول:

قول جمهور المُحدثين، وبعض الأصوليين أمثال الخطيب البغدادي،
والصيرفي الفقيه (١٠٥)، وابن الصبَّاح (١٠٦)، والقفال الشاشي (١٠٧)، والرويانى (١٠٨)،
والماوردي (١٠٩)، وغيرهم قالوا: إن التَّعديل على الإبهام لا يكفي في تعديل الرَّوِي
وتوثيقه (١١٠).

وَحُجَّةُ أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ مَا يَلِي:

١ - احتمال أن يكون ذلك الرَّوِي ثقة عند من أبهمه مجروحاً عند غيره فيما لو سمَّاه.
٢ - عدم تسمية الرَّوِي المُبهم تُوقِع في القلب ريباً تُؤكِّد الميل إلى جرحه.
- قال الخطيب البغدادي: "لَوْ قَالَ الْمُرْسِلُ: حَدَّثَنِي الْعَدْلُ الثَّقَّةُ عِنْدِي بِكَذَا، لَمْ يُقْبَلْ
ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى يَذْكَرَ اسْمَهُ، فَلَعَلْنَا أَوْ غَيْرِنَا يَعْرِفُهُ عِنْدَ تَسْمِيَّتِهِ بِخِلَافِ الْعَدَالَةِ" (١١١).
- وقال الحافظ ابن كثير: "لو قال: حَدَّثَنِي الثَّقَّةُ، لا يكون ذلك توثيقاً له على
الصحيح؛ لأنه قد يكون ثقة عنده لا عند غيره" (١١٢). وقال السخاوي: "لَا يَلْزَمُ مِنْ
تَعْدِيلِهِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ غَيْرِهِ كَذَلِكَ، فَلَعَلَّهُ إِذَا سَمَّاهُ يَعْرِفُ بِخِلَافِهَا، وَرَبَّمَا يَكُونُ قَدْ انْفَرَدَ
بِتَوْثِيقِهِ كَمَا وَقَعَ لِلشَّافِعِيِّ فِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى (١١٣)، فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ لَمْ يُوثِّقْهُ
غَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ، بَلْ إِضْرَابُ الْمُحَدِّثِينَ عَنِ تَسْمِيَّتِهِ رَيْبٌ تُوقِعُ
تَرَدُّدًا فِي الْقَلْبِ" (١١٤).

- وقال الحافظ السيوطي: "وَإِذَا قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّقَّةُ أَوْ نَحْوَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَمِّيَهُ، لَمْ
يُكْتَفَ بِهِ فِي التَّعْدِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ، حَتَّى يُسَمِّيَهُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ ثَقَّةً عِنْدَهُ، فَرَبَّمَا لَوْ
سَمَّاهُ لَكَانَ مِمَّنْ جَرَّحَهُ غَيْرُهُ بِجَرَحِ قَادِحٍ، بَلْ إِضْرَابُهُ عَنِ تَسْمِيَّتِهِ رَيْبٌ تُوقِعُ تَرَدُّدًا فِي
الْقَلْبِ، بَلْ زَادَ الْخَطِيبُ (١١٥) أَنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِأَنَّ كُلَّ شَيْخِهِ ثِقَاتٌ، ثُمَّ رَوَى عَمَّنْ لَمْ
يُسَمِّهِ، لَمْ يَعْمَلْ بِتَرْكِيَّتِهِ، لِجَوَازِ أَنْ يَعْرِفَ إِذَا ذَكَرَهُ بِغَيْرِ الْعَدَالَةِ" (١١٦).

القول الثاني:

وهذا القول منقول عن الإمام أبي حنيفة، ورواية عن أحمد، وهو: أن التَّعديل
على الإبهام يُقبل مُطلقاً، كما لو عيَّنه، وأن ذلك يكفي في توثيق الرَّوِي وتعديله؛ لأنه
مأمون في الحالتين معاً (١١٧).

وَحُجَّةُ أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ الْمُوثِقَ مُؤْتَمَنٌ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ نَظِيرُ الْإِحْتِجَاجِ بِالْمُرْسَلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُرْسَلَ لَوْ لَمْ يَحْتَجْ بِالْمَحْذُوفِ لَمَا حَذَفَهُ، فَكَأَنَّهُ عَدْلُهُ^(١١٨).

القول الثالث:

قول بعض المحققين كابن الصباغ والرافعي^(١١٩). ويرى أصحاب هذا القول: أنه يكفي التَّعْدِيلُ فِي حَقِّ مُوَافِقِهِ فِي الْمَذْهَبِ إِنْ كَانَ الْمُوثِقُ عَالِمًا لَا غَيْرَ، كَقَوْلِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ: "حَدَّثَنِي النَّقَّةُ"^(١٢٠). وقيل: إنه لا يقبل هذا القول من العالم حتى يقول: كل من أروى لكم عنه ولم أسمه فهو عدل؛ قال السيوطي: "وقيل: لا يكفي أيضًا حتى يقول: كل من أروى لكم عنه ولم أسمه فهو عدل"^(١٢١).

القول الرابع:

قبول التَّعْدِيلِ عَلَى الْإِبْهَامِ إِذَا صَدَرَ مِنْ تَقَّةٍ، وَكَانَ فِي حَقِّ مَنْ هُوَ مِنَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى.

وَحُجَّةُ أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ الْمَجْهُولَ مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مَقْبُولٌ عِنْدَهُمْ إِذَا كَانَ بِهَذَا الْوَصْفِ. قَالَ الْقَاضِي^(١٢٢): "والمختار عندي: أن الإمام العدل إذا قال: قال رسول الله ﷺ، أو: أخبرني النَّقَّةُ، قُبِلَ. فأما الفقهاء والمتوسعون في كلامهم قد يقولون ذلك لا عن تثبت فلا يقبل. ومنهم من قال: هذا هو منقول عن الحسن البصري^(١٢٣)، والشافعي. ولا يُقْبَلُ فِي زَمَانِنَا هَذَا، وَقَدْ كَثُرَ الرُّوَاةُ، وَطَالَ الْبَحْثُ، وَتَشَعَّبَتِ الطَّرِيقُ، فَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ الرَّجُلِ"^(١٢٤).

القول الخامس:

رَأَى أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ التَّفْصِيلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى النُّحُوِّ الْآتِي:

الفريق الأول قال: إِنْ كَانَ الْقَائِلُ مَعْرُوفًا عَنْهُ أَنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ تَقَّةٍ فَيُقْبَلُ مِنْهُ التَّعْدِيلُ عَلَى الْإِبْهَامِ، وَمَنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ. وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ رَجَبٍ^(١٢٥)، وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ الْعَلَائِي^(١٢٦). قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: "المنصوص عن أحمد يدل على أنه من عُرف منه أنه لا يروى إلا عن تَقَّةٍ، فَرَوَايَتُهُ عَنْ إِنْسَانٍ تَعْدِيلٌ لَهُ. وَمَنْ لَمْ يُعْرِفْ مِنْهُ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِتَعْدِيلٍ، وَصَرَحَ بِذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ"^(١٢٧). وَقَالَ الْعَلَائِيُّ: "وأما القول المختار، وهو أن من عُرف من عادته أنه لا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ عَدْلٍ مُوْتَوِّقٍ بِهِ مَشْهُورٌ بِذَلِكَ، فَمُرْسَلُهُ مَقْبُولٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَادَتُهُ ذَلِكَ، فَلَا يُقْبَلُ مُرْسَلُهُ"^(١٢٨).

والفريق الثاني قال: مَنْ عُرف من عادته أنه يُرْسَلُ عَنْ رَجُلٍ بَعِينِهِ وَكَانَ تَقَّةً قُبِلَ مِنْهُ، وَإِلَّا فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيُّ^(١٢٩): "إذا قال: أخبرني النَّقَّةُ

عن فلان، فلا يخلو: إما أن يكون قد عُرف من عادة هذا المحدث أنه إذا قال: أخبرني الثقة ويريد رجلاً بعينه كالشافعي، أو يقول: أخبرني الثقة، ويريد أحمد بن حنبل، فإنه ينظر في حال هذا الثقة، فإن كان ثقة عندنا كما سمّاه قبلنا حديثه، وإن لم يكن عندنا ثقة لم نقبل خبره. أما إذا كان لا يُعرف من عادته أنه يريد رجلاً بعينه، فحكمه حكم المرسل، فلا يجوز العمل به^(١٣٠).

القول الراجح في المسألة^(١٣١):

بعد بيان أقوال الأئمة وأهل العلم في هذه المسألة نجد أن الراجح من هذه الأقوال . والله أعلم . هو قول جمهور المحدثين، وهو: أن التعديل على الإبهام لا يكفي لقبول الرواية.

المطلب الثالث: أسباب التعديل على الإبهام

استعمل الإمام الشافعي في المشهور عنه صيغ التعديل على الإبهام في كتبه، ويمكن استنتاج أسباب عديدة لذلك، منها:

- ١- كان الإمام الشافعي كثير السفر والتنقل، وكان يقوم بالتصنيف خلال رحلاته، فربما لا تكون معه كتبه فيطراً عليه الشك، فيقول: "حدثني الثقة" مثلاً.
- ٢- عُرف عن السلف حرصهم على التثبت في نقل سنة المصطفى ﷺ واحتياطهم في ذلك، وهو أيضاً ما دعا الشافعي إلى استخدام مثل تلك الصيغ من باب الاحتياط والورع في رواية حديث النبي ﷺ وخاصة أن الإنسان لا يؤمن عليه الخطأ والنسيان.
- ٣- كان يرى الشافعي أن الراوي الذي أبهمه إذا كان ثقة فهو غير مُطالب بتسميته، وخصوصاً أنه قد اشتهر بين أقرانه بالإمامة في التفسير والحديث والفقه، وغيرها من فنون العلم.

٤- كان الشافعي يرى أن شهرة الراوي بالحديث بين أهل العلم بالحديث، سبب يدعو إلى إبهام تسميته.

٥- كان من عادة المحدثين قديماً تلقّي العلم، وحفظه بالصدور، ثم روايته تعليقاً، فكانوا لا يجدون حاجة إلى بيان من يروون عنه.

وهذه الأسباب جمعها البيهقي^(١٣٢) في توجيهه لإبهام شيخه الشافعي لمن روى عنهم، فقال: "وكان الشافعي ﷺ يقول: لا تُحدث عن حيٍّ، فإن الحي لا يؤمن عليه النسيان، فيحتمل أنه كان يحتاط لنفسه فلا يُسمي من يُحدث عنه وهو حي لهذا المعنى، أو غيره، والذي لا بد من معرفته أن تعلم أنه لم يحدث عن ثقة عنده لم يوجد ذلك الحديث عند ثقة معروف باسمه وحاله، فالحجة قائمة برواية المعروف الثقة،

ولذلك كان لا يطالب بتسمية الثقة عنده ويكتفي بشهرته بين أهل العلم بالحديث، وكانوا في القديم يأخذون الحديث أكثره حفظاً، ثم يعلقونه، وحين صنّف الشافعي الكتب الجديدة بمصر لم يكن معه أكثر كُتُبِه، وكذلك حين صنّف الكُتُب القديمة بالعراق لم يكن معه أكثر كُتُبِه، فرمما كان يشكُّ فيمن حدّثه، ولا يشكُّ في ثقته، فيقول: أخبرنا الثقة^(١٣٣).

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية على مسند الصحابي الجليل عمران بن حصين رضي الله عنه من كتاب إتحاف المهره

ويحتوي هذا المسند على سبعة أحاديث:

الحديث الأول: (١٣٤)

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير، وعن التختم بالذهب، وعن الشرب في الحناتم. (١٣٥)

- قال الطحاوي في الكراهة: ثنا محمد بن خزيمه، ثنا حجاج، ثنا حماد، ثنا أبو التياح، عنه، به. وعن علي بن معبد، عن روح. وعن أبي بكره، ثنا وهب، كلاهما عن شعبة، عن أبي التياح، عن رجل من بني ليث، به. ولم يسمه.

- وقال ابن حبان: أنا أحمد بن علي بن المثنى، ثنا عبيد الله بن عمر، ثنا عبد الوارث، ثنا أبو التياح، به.

- رواه أحمد: ثنا روح وعفان، قالوا: ثنا حماد، به. وعن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن أبي التياح، عن رجل من بني ليث، به. ولم يسمه.

أولاً: تخريج الرواية التي وقع فيها الإبهام:

- أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/٤٤٣)، حديث رقم (١٩٩٩٥) حدثنا روح، ثنا شعبة، ثنا أبو التياح، قال: سمعت رجلاً من بني ليث يقول أشهد على عمران بن حصين أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نهى عن الحناتم وعن خاتم الذهب وعن لبس الحرير". وفي (٤/٢٧)، حديث رقم (١٩٨٥١) عن محمد بن جعفر، به بنحوه.

- والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٦١) باب: التختم بالذهب، حديث رقم (٦٧٧١) عن علي بن معبد، عن روح بن عباد، به مختصراً. وفي الكراهة (٤/٢٤٦)، باب: لبس الحرير، حديث رقم (٦٦٦٦) عن أبي بكره، عن وهب، به مختصراً.

جميعهم (روح بن عباد، ومحمد بن جعفر، وهب) عن شعبة، عن أبي

التياح، عن رجل من بني ليث، عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

دراسة الإسناد:

أولاً: دراسة إسناد الإمام أحمد (الرواية الأولى):

- محمد بن جعفر الهذلي، أبو عبد الله البصري المعروف بغندر، قال الحافظ ابن حجر: ثقة، صحيح الكتاب؛ إلا أن فيه غفلة، من التاسعة مات سنة (١٠٣ هـ). (١٣٦)
- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي (١٣٧) الأزدي، قال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتنش بالعراق عن الرجال وذبح عن السنة مات سنة (١٦٠ هـ). (١٣٨)
- أبو التياح؛ يزيد بن حميد الضبعي، البصري، قال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت مات سنة (١٢٨ هـ). (١٣٩)
- رجل من بني ليث: مبهم.

- الصحابي الجليل عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي الكعبي، أبو نجيد رضي الله عنه، روى عن: النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث، وكان إسلامه عام خيبر، وغزا عدة غزوات، استنقى عبد الله بن عامر عمران بن حصين على البصرة فأقام أياماً، وقال ابن سيرين: أفضل من نزل البصرة من الصحابة عمران وأبو بكر. وكان قد اعتزل الفتنة فلم يقاتل فيها. يقول عنه أهل البصرة: إنه كان يرى الحفظة وكانت تكلمه حتى اكنوتى، وروى عنه: جماعة من تابعي أهل البصرة والكوفة، ومات بها سنة (٥٢ هـ)، في خلافة معاوية. (١٤٠)

ثانياً: دراسة إسناد الطحاوي:

- علي بن معبد بن نوح المصري الصغير، أبو الحسن البغدادي، قال الحافظ ابن حجر: ثقة، مات سنة (٢٥٩ هـ). (١٤١)
- روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد البصري، قال الحافظ ابن حجر: ثقة فاضل، له تصانيف، من التاسعة. مات سنة (٢٠٥ هـ). (١٤٢)
- شعبة بن الحجاج: ثقة حافظ متقن.
- أبو التياح؛ يزيد بن حميد الضبعي، البصري: ثقة ثبت.
- رجل من بني ليث: مبهم.
- الصحابي الجليل عمران بن حصين رضي الله عنه.

الحكم على سند الحديث:

من خلال دراسة إسناد هذا الحديث تبين - والله أعلم - أنه "ضعيف" فيه رجل من بني ليث مبهم، وجاء ذكر اسمه في رواية الترمذي والنسائي، كما سيأتي في الرواية التي وقع فيها بيان الإبهام.

ثانياً: تخريج الرواية التي وقع فيها بيان الإبهام:

- أخرجها النسائي (١٧٠/٨)، في الزينة، باب: ذكر حديث عمران بن حصين في خاتم الذهب: حديث رقم (٥١٨٧) أخبرنا يوسف بن حماد المغني البصري، قال: حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح قال: حدثنا حفص الليثي قال: أشهد على عمران أنه حدثنا قال: " نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير وعن التختم بالذهب وعن الشرب في الحناتم".
 - وفي "السنن الكبرى" (٣٧٣/٨)، في الزينة، باب ذكر حديث عمران بن حصين في خاتم الذهب: حديث رقم (٩٤٣٤)، به بنحوه.
 - ومن طريقه أخرجها الترمذي في "سننه" (٢٢٦/٤) في اللباس، باب: ما جاء في كراهية خاتم الذهب، حديث رقم (١٧٣٨) مختصراً.
 - وأحمد في "مسنده" (٤٤٣/٤)، حديث رقم (١٩٩٩٤) عن روح وعفان، كلاهما عن حماد، به بنحوه.
 - وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٧/١٢) حديث رقم (٥٤٠٦) عن أحمد بن علي بن المثني، عن عبيد الله بن عمر القواريري، عن عبد الوارث، به بمثله.
 - والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٦١/٤) مختصراً في الكراهية، في باب: التختم بالذهب، حديث رقم (٦٧٧١)، وفي الكراهية أيضاً (٢٤٦/٤) باب: لبس الحرير، حديث رقم (٦٦٦٧). وفي الأشربة (٢٢٦/٤)، باب: الانتباز في الدباء والحنتم والنقير والمزفت، حديث رقم (٦٥٢٢)، عن محمد بن خزيمة، عن حجاج، عن حماد.
 - وابن أبي شيبه في "مصنفه" (٧٣/٥)، في اللباس، باب: في لبس الحرير وكراهية لبسه، حديث رقم (٢٣٨٠٥) عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، به مختصراً.
 - وفي الأشربة (١٥٣/٥)، باب: ما ذكر عن النبي ﷺ فيما نهى عنه من الظروف، حديث رقم (٢٤٦٦١)، عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، به بنحوه.
 - وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠١/١٨) حديث رقم (٤٩١) من طريق حماد بن سلمة، به بنحوه. وفي (٢٠١/١٨) حديث رقم (٤٩٢) من طريق شعبة، به مختصراً.
 - والطيالسي في (مسنده) (١١٣/١)، حديث رقم (٨٤٣) عن شعبة به مختصراً.
- جميعهم (حماد بن سلمة، وعبد الوارث، وشعبة)، عن أبي التياح، عن حفص الليثي، عن الصحابي الجليل عمران بن حصين ﷺ.

دراسة إسناد الرواية التي وقع فيها بيان الإبهام:

دراسة إسناد الترمذي:

- يوسف بن حماد المَعْنِي، أبو يعقوب البَصْرِي، قال الحافظ ابن حجر: ثقة، من العاشرة. مات سنة (٢٤٥هـ). (١٤٣)

- عبد الوارث بن سَعِيد بن ذكوان التميمي العنبري، التتوري، أبو عُبَيْدَةَ البَصْرِي، قال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت، رُمي بالقدر؛ ولم يثبت عنه، من الثامنة. مات سنة (١٨٠هـ). (١٤٤)

- أبو التِّيَاح: يزيد بن حميد الضبعي، البَصْرِي: ثقة ثبت.

- حفص بن عبد الله اللَيْثِي، البَصْرِي، قال الحافظ ابن حجر: مقبول من الثالثة (١٤٥).

- الصحابي الجليل عمران بن حصين رضي الله عنه.

الحكم على سند الحديث:

الحديث بهذا الإسناد . والله أعلم . "ضعيف"؛ فيه حفص الليثي؛ مجهول لم يرو عنه سوى أبي التياح، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال الذهبي: فيه جهالة، وباقي رجال الإسناد ثقات من رجال الصحيح، ومثمن الحديث صحيح، وقد جاء هذا الحديث من طريق آخر غير طريق حفص الليثي.

قال أبو عيسى الترمذي: حَدِيثُ عُمَرَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. (١٤٦)*

الحديث الثاني: (١٤٧)

الطحاوي، المستدرك: "لا نذر في غضب (١٤٨)، وكفارته كفارة يمين".

قال الطحاوي في النذور: ثنا يونس، ثنا ابن وهب، أخبرني جرير بن حازم. وعن يونس ثنا يحيى بن حسان، عن حماد بن زيد. وعن ابن أبي داود، ثنا أبو سلمة المنقري، ثنا أبان. وعن ابن عبد المؤمن، عن علي بن الحسين، عن عباد بن العوام. وعن فهد، ثنا أبو غسان، ثنا خالد. وعن علي بن معبد، عن عبد الوهاب بن عطاء، كلهم عن محمد بن (الزبير عن أبيه. زاد خالد) وعبد الوهاب: عن رجل، عن عمران.

قال الحاكم فيه: أنا الحسن بن يعقوب، ثنا يحيى بن أبي طالب، أنا عبد الوهاب بن عطاء، به. وفيه: عن رجل. وعن عبد الله بن إسحاق الخراساني، ثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي، ثنا محمد بن كثير، ثنا الأوزاعي، حدثني يحيى، عن محمد بن الزبير، به. ولم يقل: عن رجل. قال: وقد أعضله معمر. ثنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا الحسن بن علي بن زياد، ثنا إبراهيم بن موسى، ثنا هشام بن يوسف، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، حدثني رجل من بني حنيفة، عن عمران، به.

قال الحاكم: الرجل هو محمد بن الزبير بلا شك، وكأنه أراد أن يقول: من بني حنظلة، فقال: من بني حنيفة.

أولاً: تخريج الرواية التي وقع فيها الإبهام:

اختلف في إسناد هذا الحديث؛ فقد روي بالإبهام من ثلاثة طرق:
الطريق الأول: محمد بن الزبير الحنظلي، عن أبيه، عن رجل، عن عمران بن حصين رضي الله عنه:

- أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤٨١/٩)، حديث رقم (٨٠٣٥)، في النذور، قال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ، الْعَدْلُ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، أَنبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَنْظَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا نَذَرَ فِي غَضَبٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ».

- وأحمد في "المسند" (٤٣٣/٤) حديث رقم (١٩٩٠١) عن عبد الوهَّاب، به بمثله. وفي (٤٤٠/٤) حديث رقم (١٩٩٦٩)، عن عفان، عن عبد الوارث، به بنحوه. وحديث رقم (١٩٩٧٠) عن إسماعيل بن إبراهيم، به بنحوه.

- والنسائي في "المجتبى" (٢٩/٧) في الأيمان والنذور، باب: كفارة النذر، حديث رقم (٣٨٤٦)، عن إبراهيم بن يعقوب، مُسَدِّد، عبد الوارث، به بنحوه.

- والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٠٨/٥)، حديث رقم (٢١٦٣)، عن علي بن معبد، عن عبد الوهَّاب بن عطاء، به بمثله. وفي "شرح معاني الآثار" (١٣٠/٣)، حديث رقم (٤٨١٢)، في الأيمان والنذور، عن علي بن معبد، عن عبد الوهَّاب بن عطاء، به بمثله.

- والبخاري في "المسند" (٤٢/٩)، حديث رقم (٣٥٦١) عن أحمد بن عبدة، عن حماد بن زيد، به، بلفظ "معصية".

- والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠١/١٨)، حديث رقم (٤٨٩) عن معاذ بن المثنى، عن مُسَدِّد، عن عبد الوارث بن سعيد، به بلفظ "لا نذر في معصية". وحديث رقم (٤٩٠) عن عبد الرحمن بن سلم الرازي، عن سهل بن عثمان، عن عبد الرحيم بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، به بلفظ "لا نذر في معصية".

أربعتهم: (عبد الوهَّاب بن عطاء، وعبد الوارث بن سعيد، وحماد بن زيد، ومحمد بن إسحاق) عن محمد بن الزبير الحنظلي، عن أبيه، عن رجل، عن عمران ابن حصين رضي الله عنه.

الطريق الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن رجل من بني حنظلة، عن عمران بن

حُصَيْن رضي الله عنه:

- أخرج البيهقي في "السنن الكبرى" (٧٠/١٠)، حديث رقم (١٩٨٥٢) من طريقه عن الأوزاعي، بمثله.

- والحاكم في "المستدرک" (٤٨٢/٩)، حديث رقم (٨٠٣٧) من طريقه عن معمر، بلفظ "لا نذر في معصية".

كلاهما (الأوزاعي، ومعمر): عن يحيى بن أبي كثير، عن رجل من بني حنظلة عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

- وعند الحاكم: "رجل من بني حنيفة" وأعقبه الحاكم بقوله: "الرجل الذي لم يسمعه معمر عن يحيى هو محمد بن الزبير بلا شك؛ فإنه أراد أن يقول من بني حنظلة فقال من بني حنيفة".

الطريق الثالث: معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن رجل من بني حنيفة:

- أخرج عبد الرزاق في "المصنف" (٤٣٤/٨)، حديث رقم (١٥٨١٥)، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن رجل من بني حنيفة، بلفظ: «لَا نَذْرَ فِي غَضِبٍ، وَلَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ».

دراسة الإسناد:

دراسة إسناد الحاكم:

- الحسن بن يعقوب بن يوسف، أبو الفضل البخاري، العدل النيسابوري، قال الحاكم: هو أبو الفضل العدل. وقال الذهبي: الشيخ، الصدوق. مات سنة (٣٤٢هـ).^(١٤٩)

- يحيى بن أبي طالب: جعفر بن عبد الله بن الزبير، البغدادي. قال الذهبي: الإمام، المحدث، العالم. قال أبو حاتم: محله الصدق. وقال الدارقطني: لا بأس به، ولم يطعن فيه أحد بحجة.

- وقال البرقاني: أمرني الدارقطني أن أخرج له في الصحيح. وقال مسلمة بن قاسم: ليس به بأس، تكلم الناس فيه. وقال موسى بن هارون: أشهد أنه يكذب عنى في كلامه لا في الرواية. والله أعلم.. مات سنة (٢٧٥هـ).^(١٥٠)

- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي، البصري، قال الحافظ ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في العباس يقال: دلسه عن ثور، من التاسعة، وذكره في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين. مات في آخر سنة (٢٠٤هـ).^(١٥١)

- محمد بن الزبير الحنظلي، البصري، قال الحافظ ابن حجر: متروك، من السادسة. مات سنة (٢٤٩هـ).^(١٥٢)

- الزبير، التميمي الحنظلي البصري، قال الحافظ ابن حجر: لين الحديث، من الخامسة. (١٥٣)

- رَجُلٌ: مبهم، لم يُسم.

- عمران بن حصين رضي الله عنه.

الحكم على إسناد الحديث:

من خلال دراسة إسناد هذا الحديث تبين - والله أعلم - أنه ضعيف جداً؛ فيه ثلاث علل:

١- الإبهام (عن رجل)؛ لم يُسم.

٢- محمد بن الزبير متروك الحديث، وقد اختلف عليه في هذا الحديث وقد روي بالإبهام وبإسقاط الراوي المبهم.

٣- أبوه الزبير مجهول، وقال الحافظ ابن حجر: لين الحديث.

قال النسائي: محمد بن الزبير ضعيف، لا يقوم بمثله حجّة، وقد اختلف عليه في هذا الحديث. (١٥٤)

ثانياً: تخريج الرواية التي وقع فيها بيان الإبهام:

لم أقف على رواية ذكر فيها اسم الراوي المبهم، ومدار هذا الحديث على محمد بن الزبير الحنظلي، وقد وقع اضطراب في إسناد هذا الحديث؛ فقد روي من ثلاثة طرق بإسقاط الراوي المبهم:

الطريق الأول: محمّد بن الزبير التميمي، عن أبيه، عن عمران بن حصين:

- أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/١٣٠)، حديث رقم (٤٨٠٧)، في الأيمان والندور، قال: حدثنا يونس، قال حدثنا ابن وهب، قال حدثنا جرير بن حازم، عن محمّد بن الزبير التميمي، عن أبيه، عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا نذر في غضب وكفارته كفارة يمين». وحديث رقم (٤٨٠٨) عن يونس، عن يحيى بن حسان، عن حماد بن زيد، به بمثله.

- وفي "شرح مشكل الآثار" (٥/٤٠٦)، حديث رقم (٢١٦٠) من طريق يونس عن ابن وهب، عن جرير بن حازم، به بمثله. وفي (٥/٤٠٧)، حديث رقم (٢١٦١) من طريق يونس، عن يحيى بن حسان، عن حماد بن زيد، به بمثله. وفي (٥/٤٠٧)، حديث رقم (٢١٦٢) عن أحمد بن عبد المؤمن المروزي، عن علي بن الحسن بن شقيق، عن عباد بن العوام، به بمثله.

- والنسائي في "المجتبى" (٧/٢٨)، حديث رقم (٣٨٤٢) في الأيمان والندور، باب:

كفارة النذر، عن علي بن ميمون، عن معمر بن سليمان، عن عبد الله بن بشر، عن يحيى بن أبي كثير، به بمثله. وحديث رقم (٣٨٤٣) عن إبراهيم بن يعقوب، عن الحسن بن موسى، عن شيبان عن يحيى، به بمثله. وحديث رقم (٣٨٤٤) عن قتيبة، عن حماد، به بمثله. وحديث رقم (٣٨٤١) عن عمرو بن عثمان، عن بقة عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، به بلفظ " لا نذر في معصية".

- **والطيالسي في "المسند" (١٧٧/٢)، حديث رقم (٨٧٨) عن عبد الوارث، به بمثله.**
 - **والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠٠/١٨)، حديث رقم (٤٨٥) من طريقه عن حماد بن زيد، عن محمد بن الزبير الحنظلي، عن أبيه، عن عمران بن الحصين به بمثله. وحديث رقم (٤٨٦) من طريقه عن عبد الوهاب، به بمثله. وفي (٢٠١/١٨)، حديث رقم (٤٨٧) من طريقه عن يحيى بن أبي كثير، به بلفظ "لا نذر في معصية".**
وحديث رقم (٤٨٨) من طريقه عن الأوزاعي، عن يحيى، به بلفظ " لا نذر في معصية".

جميعهم (جرير بن حازم، وحماد بن زيد، وعباد بن العوام، ويحيى بن أبي كثير، وعبد الوهاب بن عطاء، وعبد الوارث بن سعيد) عن محمد بن الزبير التميمي، عن أبيه، عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

الطريق الثاني: محمد بن الزبير التميمي، عن الحسن، عن عمران بن حصين:
 - **أخرجه أحمد في "المسند" (٤٣٩/٤) حديث رقم (١٩٩٥٩) حدثنا إسماعيل بن أبان الوراق، حدثنا أبو بكر النهشلي، عن محمد بن الزبير، عن الحسن، عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ " لا نذر في غضب وكفارته كفارة اليمين".**
 - **والحاكم في "المستدرک" (٤٨١/٩)، حديث رقم (٨٠٣٤) من طريقه عن سفيان، به بمثله.**

- **والطبراني في "المعجم الكبير" (١٦٤/١٨)، حديث رقم (٣٦٣) من طريقه عن أبي بكر النهشلي، به بلفظ " لا نذر في معصية ولا غضب". وفي (١٧٤/١٨)، حديث رقم (٣٩٧) من طريقه عن شبيب بن شيبان، به بلفظ " لا نذر في معصية".**
ثلاثتهم (أبو بكر النهشلي، و سفيان الثوري، وشبيب بن شيبان) عن محمد بن الزبير، عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

الطريق الثالث: روي مقطوعاً عن محمد بن الزبير، عن عمران بن حصين:
 - **أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٦٤/١٨)، حديث رقم (٣٦٤) من طريقه عن سفيان، عن محمد بن الزبير الحنظلي، عن عمران بن حصين، بلفظ " لا نذر في**

مَعْصِيَةٍ وَلَا غَضَبٍ ."

- وابن أبي شيبة (٥٢٤/٧)، حديث رقم (١٢٢٩٦)، في الأيمان والنذور، عن مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بِهِ، بَلْفِظٍ "لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي غَضَبٍ".

كلاهما: (سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْخَنْظَلِيِّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه.

دراسة الإسناد:

الطريق الأول: دراسة إسناد الطحاوي:

- يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي، أبو موسى المصري، قال الحافظ ابن حجر: ثقة، من صغار العاشرة، مات سنة (٢٦٤هـ)، وله ست وتسعون^(١٥٥).

- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المصري الفقي، قال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ عابد، من التاسعة. مات سنة (١٩٧هـ).^(١٥٦)

- جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع الأزدي، قال الحافظ ابن حجر: ثقة؛ لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، وهو من السادسة، مات سنة (١٧٠هـ)، بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه.^(١٥٧)

- مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ التَّمِيمِيُّ: متروك الحديث.

- الزبير: لين الحديث.

- الصحابي الجليل عمران بن حصين رضي الله عنه.

الطريق الثاني: دراسة إسناد أحمد:

- إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي، أبو إسحاق الكوفي، قال الحافظ ابن حجر: ثقة؛ تكلم فيه للتشيع، من التاسعة. مات سنة (٢١٦هـ).^(١٥٨)

- أبو بكر النهشلي، الكوفي، قيل: اسمه عبد الله بن قطاف، وقيل: ابن أبي قطاف، وقيل: وهب، وقيل: معاوية، قال الحافظ ابن حجر: صدوق، رُمي بالإرجاء، من السابعة. مات سنة (١٦٦هـ).^(١٥٩)

- مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ التَّمِيمِيُّ: متروك الحديث.

- الحسن بن أبي الحسن - واسم أبي الحسن يسار - البصري، قال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، هو رأس أهل الطبقة الثالثة. وقال أيضاً: وصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره. وهو من أصحاب المرتبة الثانية، وهم: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح

لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلّس إلا عن ثقة، مات سنة (١١٠هـ)، وقد قارب التسعين. (١٦٠)

- الصحابي الجليل عمران بن حصين رضي الله عنه.

الحكم على إسناد الحديث:

من خلال دراسة أسانيد هذا الحديث تبين أنه ضعيف جداً؛ فيه ثلاث علل:

أولاً: فيه "محمد بن الزبير الحنظلي متروك الحديث". وكذلك أبوه الزبير: "لين الحديث".

ثانياً: انقطاعه: قال النسائي في "المجتبى" (٢٨/٧): "إنّ الزبير لم يسمع هذا الحديث من عمران بن حصين".

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٧٠/١٠): "منقطع؛ الزبير الحنظلي لم يسمع من عمران، ثم ساق بإسناده إلى يحيى بن معين أنه قال: "قيل لمحمد بن الزبير الحنظلي: سمع أبوك من عمران بن حصين؟ قال: لا". وكذلك ساق بإسناده إلى علي بن المديني: (لا يصح عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه سماع من وجه صحيح يثبت مثله). (١٦١) أما رواية معمر؛ فهي معضلة كما صرح بذلك الحاكم. (١٦٢)

ومما يدل على انقطاعه: ما أخرجه النسائي، والبيهقي من حديث محمد بن إسحاق، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل صحبه، عن عمران به. هذا سياق البيهقي، وعند النسائي: "عن أبيه، عن رجل من أهل البصرة قال: صحبت عمران بن حصين، وفيه قصة، ولفظه: "لا تُذَر في غضب...". وأخرج النسائي من حديث عبد الوارث بن سعيد، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، أن رجلاً حدّثه: أنه سأل عمران. ولفظه: "لا تُذَر في غضب...".

- قال أبو حاتم الرازي (١٦٣) - بعد أن بيّن وجوه الاختلاف فيه على محمد بن الزبير - "حديث عبد الوارث أشبه؛ لأنه قد بيّن عورة الحديث". (١٦٤)

- وقال الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٠٦/٥): "أنا تأملنا إسناد هذا الحديث فوجدناه فاسداً أيضاً".

- وقال معمر قلت لابن الزبير: حدّثك من سمعه من عمران؟ قال: لا، ولكن حدّثني رجل عن عمران (١٦٥)

- وقال البزار في "المسند" (٤٢/٩): "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عمران إلا من حديث محمد بن الزبير وقد اختلف عن محمد بن الزبير، ومحمد بن الزبير إنما ضعّف حديثه بهذا الحديث".

ثالثاً: اضطرابه سنّداً ومُتناً:

أما اضطراب إسناده: فإنه رُوِيَ عن محمد بن الزبير على أوجه مختلفة: من طريق محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران بن حصين، ومن طريق محمد بن الزبير، عن الحسن، عن عمران بن حصين. ومن طريق محمد بن الزبير، عن الحسن، عن عمران بن حصين، وقد تقدم ذكرها.^(١٦٦) وقد تقدم قول علي بن المديني، والبيهقي في انقطاعه.^(١٦٧)

وأما اضطراب متنه: فقد جاء لفظه مرةً: "لا نذر في غضب..."، ومرة جاء: "لا نذر في معصية..."، دون ذكر الغضب، وجاء مرةً: "لا نذر في معصية ولا غضب...". وقد سبق الإشارة إلى هذه الألفاظ أثناء تخريج الحديث.^(١٦٨)

- وقد أشار الحافظ العراقي إلى الاضطراب في حديث محمد بن الزبير هذا.^(١٦٩)
- وقال الشيخ الألباني في "إرواء الغليل" (٢١٣/٨) - بعد أن ذكر بعض وجوه الاختلاف في إسناده-: "وهذا اضطراب شديد يسقط الحديث بمثله لو كان من رواية ثقة؛ لأنّ الاضطراب في روايته يدل على أنه لم يحفظه، فكيف إذا كان الراوي واهياً، وهو محمد بن الزبير؟".

- وقال الحاكم في "المستدرک" (٣٣٨/٤): الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يُسَمِّهِ مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ بِلَا شَكٍّ؛ فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ، فَقَالَ: مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ، فَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ» قَدْ انْفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ، وَمَدَارُ الْحَدِيثِ الْآخَرَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْحَنْظَلِيِّ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ".

- وقال الطحاوي في "معرفة السنن والآثار" (٢٠٠/١٤): وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ أَوْ فِي غَضَبٍ». فهذا حديث مختلف في إسناده ومثته كما ذكرنا ولا تقوم الحجة بأمثال ذلك.

- وقال ابن عدي^(١٧٠) في "الكامل في الضعفاء" (٢٠٣/٦): "وهذا اضطراب الرواية الذين رووه عن محمد بن الزبير فقال بعضهم: عن أبيه عن عمران، وقال بعضهم: عن الحسن عن عمران".

- وقد علق ابن حزم في "المحلى" (٧/٨): على الانقطاع في رواية ابن أبي شيبه، بقوله: محمد بن الزبير الحنظلي في غاية الضعف وزيادة فقد روينا من طريق ابن أبي شيبه عن المعتمر بن سليمان التيمي عن محمد بن الزبير الحنظلي عن عمران بن الحصين.. فذكر هذا الحديث نفسه.

الحديث الثالث^(١٧١):

المستدرک، الترمذی " أن النبی ﷺ سئل عن الشفع والوتر؟ فقال: "هي الصلاة؛ منها شفع ومنها وتر". قال الحاكم في التفسير: ثنا أحمد بن كامل، ثنا أبو قلابة، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا همام، عن قتادة، عنه، بهذا. وقال: صحيح الإسناد.

قلت: ابن عصام مجهول ولم يسمعه من عمران بينهما رجل. كذلك أخرجه الترمذی من طريق أبي داود وغيره، عن همام، عن قتادة، عن عمران بن عصام، عن رجل من أهل البصرة، عن عمران بن حصين.

أولاً: تخريج الرواية التي وقع فيها الإبهام:

- أخرجه الترمذی في "الجامع" (٤٤٠/٥)، في تفسير سور القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: وَمَنْ سَوَّرَ الْفَجْرَ، حديث رقم (٣٣٤٢) قال: حدثنا أبو حفص عمرو بن علي، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود قالوا: حدثنا همام عن قتادة، عن عمران بن عصام، عن رجل من أهل البصرة، عن عمران بن حصين " أن النبي ﷺ سئل عن الشفع والوتر؛ فقال: هي الصلاة بَعْضُهَا شَفَعٌ وَبَعْضُهَا وَتْرٌ "

- وأحمد في "المسند" (٤٣٧/٤)، حديث رقم (١٩٩٣٣)، عن أبي داود عن همام، به بمثله، وفي (٤٣٨/٤)، حديث رقم (١٩٩٤٩)، عن بهز، عن همام، به بنحوه. وفي (٤٤٢/٤)، حديث رقم (١٩٩٨٧)، من طريق يزيد بن هارون، وعفان بن مسلم، وعبد الصمد بن عبد الوارث عن همام، به بنحوه.

- والحاكم في "المستدرک" (٥٦٨/٢)، في التفسير، باب: تفسير سورة الفجر، حديث رقم (٣٩٢٨)، عن أحمد بن كامل القاضي، عن أبي قلابة، عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن همام عن قتادة، عن عمران بن عصام شيخ من أهل البصرة، عن عمران بن حصين. به بنحوه. فجعل الرجل البصري هو عمران بن عصام فصحه كما قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٧٠٢/٨) وسيأتي في الحكم على سند الحديث.

جميعهم: (عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود وبهز ويزيد بن هارون وعفان بن مسلم وعبد الصمد بن عبد الوارث) عن همام، عن قتادة، عن عمران بن عصام، عن رجل من أهل البصرة، عن عمران بن حصين.

دراسة الإسناد:

دراسة إسناد الترمذی:

- عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الباهلي، أبو حفص البصري الصيرفي الفلاس، قال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ، من العاشرة. مات سنة (٢٤٩).^(١٧٢)

- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، قال الحافظ ابن حجر:

- ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث. قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه. من التاسعة. مات سنة (١٩٨هـ). (١٧٣).
- أبو داود الطيالسي^(١٧٤) سليمان بن داود بن الجارود، أحد الأعلام، قال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ، غلط في أحاديث، من التاسعة. مات سنة (٢٠٤هـ). (١٧٥).
- همام بن يحيى بن دينار العوزي المحلمي، أبو عبد الله البصري. قال الحافظ ابن حجر: ثقة؛ ربما وهم، من السابعة. مات سنة (١٦٣هـ). (١٧٦).
- قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز بن عمرو السدوسي. (١٧٧) أبو الخطاب البصري. قال ابن حجر: ثقة ثبت، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة (١١٧هـ). (١٧٨).
- عمران بن حصين الضبي، أبو عمارة البصري تابعي يروي عن عمران بن حصين وغيره. ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" وقال الذهبي: وثق. مات سنة (٨٣هـ). (١٧٩).
- رجل من أهل البصرة: مبهم، لم يُسم.
- الصحابي الجليل عمران بن حصين رضي الله عنه.
- الحكم على سند الحديث:

من خلال دراسة إسناد هذا الحديث تبين - والله أعلم - أنه "ضعيف"؛ فيه رجل من أهل البصرة مبهم، ولم يرد ذكر اسمه؛ وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح غير عمران بن عصام؛ فمن رجال الترمذي، وليس له عند الترمذي سوى هذا الحديث الواحد، ولم يوثقه غير ابن حبان.

- قال الترمذي في "الجامع الصحيح" (٤٤٠/٥): هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث قتادة، وقد رواه خالد بن قيس الحداني عن قتادة أيضاً.

- وقال الحاكم في "المستدرک على الصحيحين" (٥٦٨/٢): هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

- وقال الحافظ في "الفتح" (٧٠٢/٨): رجاله ثقات إلا أن فيه راوياً مبهماً، وقد أخرجه الحاكم من هذا الوجه فسقط من روايته المبهم فاغتر به فصحه.

ثانياً: تخريج الرواية التي وقع فيها بيان الإبهام:

لم أقف على رواية ذكر فيها اسم الراوي المبهم (الشيخ البصري).

الحديث الرابع: (١٨٠)

حديث (أحمد، ابن خزيمة، أبو عوانة): كنت مع عمران بن حصين بالكوفة، فصرى بنا علي بن أبي طالب، فجعل يكبر كلما سجد وكلما رفع رأسه، فلما فرغ قال عمران: صلى بنا هذا مثل صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال الإمام أحمد: ثنا محمد بن جعفر، ثنا سعيد، عن غيلان بن جرير، عن مطرف، بهذا. وعن عبد الوهاب، عن صاحب له (أظن أنه سعيد)، عن غيلان، به. وعن عبد الوهاب، عن خالد، عن رجل، عن مطرف، به. وزاد فيه: التكبير كلما سجد ورفع، فقلنا: يا أبا نجيد من أول من تركه؟ قال: عثمان بن عفان حين كبر وضعف. أولاً: تخريج الرواية التي وقع فيها الإبهام:

- أخرجه أحمد في "المسند" (٤/٤٣٢)، حديث رقم (١٩٨٩٤) قال حدثنا عبد الوهاب، ثنا خالد، عن رجل، عن مطرف بن الشخير، عن عمران بن حصين قال: صليت خلف علي بن أبي طالب ﷺ صلاة ذكرني صلاة صليتُها مع رسول الله ﷺ والخليفتين، قال: فانطلقتُ فصليتُ معه فإذا هو يكبرُ كلما سجدَ وكلما رفع رأسه من الركوع، فقلت: يا أبا نجيد من أول من تركه؟ قال: عثمان بن عفان ﷺ حين كبر وضعف صوته تركه. وفي (٤/٢٨٤)، حديث رقم (١٩٨٥٣) عن محمد بن جعفر، عن سعيد، عن غيلان بن جرير، وعبد الوهاب عن صاحب له عن غيلان بن جرير، به مختصراً.

- وعبد الرزاق في "المصنف" (٢/٦٢)، حديث رقم (٢٤٩٨) عن معمر عن قتادة وغيره، به بنحوه.

- ومن طريقه أخرجه أحمد في "المسند" (٤/٤٢٩)، حديث رقم (١٩٨٧٣) عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة وغير واحد*، به بنحوه. (١٨١)

جميعهم (غيلان، وقاتادة وغيره، وغير واحد) عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن عمران بن حصين.

دراسة الإسناد:

دراسة الإسناد الأول للإمام أحمد:

- عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبيد الله بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، أبو محمد البصري. قال الحافظ ابن حجر: ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين. وقال في "لسان الميزان": لكنه ما ضر تغيره حديثه؛ فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير، مات سنة (١٩٤هـ). (١٨٢)

- خالد بن مهران الحذاء^(١٨٣)، أبو المنازل البصري قال الحافظ ابن حجر: هو ثقة يرسل، من الخامسة، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان. مات سنة (١٤١هـ). (١٨٤)

- رجل: مبهام؛ لم يُسم.

- مُطَرَفُ بن عبد الله بن الشَّخِيرِ الحرشي العامري، أبو عبد الله البصري، قال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد فاضل، من الثانية. مات سنة (٩٥ هـ).^(١٨٥)

- عَمْرَانُ بن حُصَيْنٍ رضي الله عنه.

دراسة الإسناد الثاني للإمام أحمد:

الطريق الأول:

- محمد بن جعفر الهذلي، أبو عبد الله، مولا هم البَصْرِيُّ، المعروف بغندر، وكان ربيب شعبة. قال الحافظ ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب؛ إلا أن فيه غفلة، من التاسعة. مات سنة (١٩٣ هـ).^(١٨٦)

- سعيد بن أبي عروبة واسمه مهران العدوي، أبو النضر البصري، قال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة. وهو من أصحاب المرتبة الثانية من مراتب المدلسين؛ وهم من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلّس إلا عن ثقة. مات سنة (١٥٦ هـ).^(١٨٧)

- غِيْلَانُ بن جَرِيرِ الأزدي، البَصْرِيُّ. قال الحافظ ابن حجر: ثقة، من الخامسة. مات سنة (١٢٩ هـ).^(١٨٨)

الطريق الثاني:

- عَبْدُ الوَهَّابِ: ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين.

- صاحب له: مُبْهَمٌ؛ لم يُسَم.

- غِيْلَانُ بن جَرِيرِ: ثقة

- مُطَرَفُ بن الشَّخِيرِ: ثقة

- عَمْرَانُ بن حُصَيْنٍ رضي الله عنه.

الحكم على سند الحديث:

الإسناد الأول: من خلال دراسة إسناد هذا الحديث، تبين أن رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير الرجل المبهم؛ وهو غيلان بن جرير، كما جاء مسمى في رواية ابن خزيمة، من طريق عبدة بن سليمان الكلابي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن خالد الحذاء، عن غيلان، به. وهو ثقة.

وأما الإسناد الثاني:

فالطريق الأول: (محمد بن جعفر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن غيلان بن جرير، عن مُطَرَفِ بن الشَّخِيرِ) إسناده رجاله ثقات، رجال الشيخين؛ غير أن علقته الانقطاع؛ سعيد بن أبي عروبة لم يسمع من غيلان بن جرير بينهما خالد الحذاء

كما تقدم في رواية ابن خزيمة، أو الوليد بن مسلم العنبري أخرجه ابن أبي شيبة، عن محمد بن بشر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن الوليد بن مسلم العنبري، عن غيلان بن جرير، وزاد في الإسناد بين سعيد وغيلان: الوليد، وقد صرح عنده سعيد بسماعه من الوليد. فعلى هذا يكون إسناد حديث أحمد منقطعاً؛ فإن سعيداً قد وصفه النسائي بالتدليس.

وأما الطريق الثاني: (عبد الوهاب عن صاحب له عن غيلان بن جرير عن مطرف بن الشخير) فيه شيخ عبد الوهاب لم يُسمه. قال الحافظ ابن حجر: أظن أنه سعيد.^(١٨٩) وقد تابع سعيداً حماد بن زيد؛ كما جاء في حديث البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وأحمد وأبي عوانة والطيالسي.

ثانياً: تخريج الرواية التي وقع فيها بيان الإبهام:

- أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٧٢/١)، في صفة الصلاة، باب: إتمام التكبير في السجود، حديث رقم (٧٥٣) قال: حدثنا أبو الثعمان، قال: حدثنا حماد، عن غيلان بن جرير، عن مطرف بن عبد الله، قال: صليت خلف علي بن أبي طالب عليه السلام أنا وعمران بن حصين، فكان إذا سجد كبر، وإذا رفع رأسه كبر، وإذا نهض من الركعتين كبر، فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن حصين فقال: قد ذكرني هذا صلاة محمد عليه السلام، أو قال: لقد صلى بنا صلاة محمد عليه السلام. وفي (٢٨٤/١)، في صفة الصلاة، باب: يكبر وهو ينهض من السجدين، حديث رقم (٧٩٢) عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، به بنحوه. وفي (٢٧١/١)، في صفة الصلاة، باب: إتمام التكبير في الركوع، حديث رقم (٧٥١) عن إسحاق الواسطي، عن خالد، عن الجريري، عن أبي العلاء، به مختصراً.

- وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٩٥/١) في الصلاة، باب: إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، حديث رقم (٣٩٣) عن يحيى بن يحيى، وخلف بن هشام، جميعاً عن حماد بن زيد، به بنحوه.

- والنسائي في "المجتبى" (٢٠٤/٢)، في الافتتاح، باب: التكبير للسجود، (١٠٨٢) عن يحيى بن حبيب بن عري، عن حماد، به بنحوه. وفي السهو (٢/٣)، باب: التكبير إذا قام من الركعتين، حديث رقم (١١٨٠) عن عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد، عن حماد بن زيد، به مختصراً.

- وفي "الكبرى" (٢٢٧/١)، في الصلاة، باب: التكبير للسجود، (٦٦٩) عن يحيى بن حبيب، عن حماد به بنحوه. وفي (٣٥٢/١) في الصلاة، باب: التكبير للقيام إلى

- الركعتين الأخيرين، حديث رقم (١١٠٣) عن عمرو بن علي عن يحيى، عن حماد بن زيد، به مختصراً.
- وأبو داود في "سننه" (٢٢١/١) في الصلاة، باب: إِمَامِ التَّكْبِيرِ، حديث رقم (٨٥٣) عن سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، عن حمَّاد، به بنحوه.
- ومن طريقه البيهقي "السنن الكبرى" (١٣٤/٢)، في الصلاة، باب: الدليل على أن القعود للتشهد الأول ليس بواجب، حديث رقم (٢٦٣٠)، أبو داود السجستاني، عن سليمان بن حرب، عن حماد. وعن أبي عبد الله الحافظ، عن أبي النضر الفقيه، عن محمد بن نصر، عن يحيى بن يحيى عن حماد بن زيد، به بنحوه.
- وأحمد في "المسند" (٤٤٠/٤)، حديث رقم (١٩٩٦٦)، عن سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ وَحَسَنَ بْنِ مُوسَى، كلاهما عن حمَّاد بن زيد، به بنحوه. وفي (٤٤٤/٤)، حديث رقم (٢٠٠٠٩)، عن حسين بن موسى وسُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، عن حمَّاد بن زيد، به بنحوه.
- وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٩٢/١)، حديث رقم (٥٨١) عن هارون بن إسحاق الهمداني، عن عبدة عن سعيد عن خالد الحذاء، به بنحوه.
- وابن أبي شيبة "المصنف" (٢١٧/١)، حديث رقم (٢٤٩٢)، عن محمد بن بشر، عن سعيد، عن الوليد، به مختصراً.
- ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير"، (١٢٦/١٨) حديث رقم (٢٥٩) محمد بن بشر، عن سعيد، عن الوليد، به مختصراً. وفي (١٢٥/١٨) حديث رقم (٢٥٧) عن علي بن عبد العزيز، عن حجاج بن المنهال وعارم أبو النعمان، وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن محمد بن أبي بكر المَقْدَمِي، وعن أبي مسلم الكَشِّي، وسُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، جميعهم عن حمَّاد بن زيد، به بنحوه. وفي (١٢٦/١٨) حديث رقم (٢٥٨) عن عبد ان بن أحمد، عن الحسن بن علي الواسطي، وعن أسلم بن سهل الواسطي، عن القاسم بن عيسى الطائي، كلاهما عن طلحة بن عبد الرحمن، عن قتادة، به بنحوه.
- والطيالسي في "المسند" (١١١/١)، حديث رقم (٨٢٦)، عن يونس، عن أبي داود، عن حماد بن زيد، به بنحوه.
- وأبو عوانة في "المسند" (٤٢٧/١)، حديث رقم (١٥٩٣)، عن إسماعيل القاضي، والصغاني، كلاهما عن سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، عن حمَّاد بن زيد، وعن محمد بن شاذان، عن مُعَلَّى، عن حماد بن زيد، به بنحوه.
- جميعهم (حمَّاد بن زيد، وأبو العلاء، وخالد الحذاء، والوليد، وُقْتَادَةَ) عن غِيْلَانَ

بن جرير، عن مُطَرِّفِ بن عبد الله الشَّخِيرِ، عن عمران بن حصين.
الحكم على سند الحديث:

إسناد هذا الحديث صحيح، أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.
الحديث الخامس: (١٩٠)

أحمد: "من أنعم الله عليه نعمة، فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على خلقه". قال الإمام أحمد: ثنا روح، ثنا شعبة، عن فضيل بن فضالة، عن رجل من قيس، عنه، به. وفي أوله: خرج علينا عمران بن حصين وعليه مطرف خز.
تخريج الرواية:

جاء في إسناد هذا الحديث في "إتحاف المهرة" (عن رجل من قيس) بصيغة الإبهام، وفي مسند أحمد بن حنبل (٤/٤٣٨)، حديث رقم (١٩٩٤٨): "الْفُضَيْلُ بن فضالة - رجل من قيس -"، ولعله خطأ من النسخ؛ قال الإمام أحمد: حدثنا روح ثنا شعبة عن الفضيل بن فضالة - رجل من قيس -، ثنا أبو رجاء العطاردي، قال: خرج علينا عمران بن حصين، وعليه مطرف من خز لم نره عليه قبل ذلك، ولا بعده فقال: إن رسول الله ﷺ قال: من أنعم الله عز وجل عليه نعمة فإن الله عز وجل يحب أن يرى أثر نعمته على خلقه".
الحديث السادس (١٩١):

أحمد: قال رسول الله ﷺ: "اغزوا بني فلان مع فلان" قال: فصف الرجال، وكانت النساء من وراء الرجال، ثم لما رجعوا قال رجل: يا نبي الله استغفر لي غفر الله لك!، قال: "هل أحدثت؟" قال: يا رسول الله استغفر لي ... الحديث في قصة الرجل الذي قال: إني مسلم فقتله. وفيه: فلم يستغفر له.

قال الإمام أحمد: ثنا عارم، ثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه، حدثني السميطة، عن أبي العلاء، حدثني رجل من الحي، عن عمران، به.

أولاً: تخريج الرواية التي وقع فيها الإبهام:

- أخرجه أحمد في "المسند" (٤/٤٣٨)، حديث رقم (١٩٩٥١) قال: حدثنا عارم، ثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه قال: وحدثني السميطة الشيباني، عن أبي العلاء قال: حدثني رجل من الحي أن عمران بن حصين حدثه: أن عبيساً أو ابن عبيس في أناس من بني جشم أتوه فقال له أحدهم: ألا تقاتل حتى لا تكون فتنة؟ قال لعلني قد قاتلت حتى لم تكن فتنة، قال: ألا أحدثكم ما قال رسول الله ﷺ ولا أراه ينفعكم فأنصتوا! قال: قال رسول الله ﷺ: "اغزوا بني فلان مع فلان" قال: فصفت الرجال وكانت النساء من

وراء الرجال، ثم لما رجعوا قال رجلٌ: يا نبي الله، استغفر لي غفر الله لك! قال: "هل أحدثت؟" قال: لما هزم القوم وجدت رجلاً بين القوم والنساء، فقال: إني مسلمٌ أو قال أسلمت، فقتلته، قال: تعوذ بذلك حين غشيه الرمح قال: "هل شققت عن قلبه تنظر إليه؟"، فقال: لا والله ما فعلت!، فلم يستغفر له -أو كما قال-، وقال في حديثه قال رسول الله ﷺ: "اغزوا بني فلانٍ مع فلانٍ" فانطلق رجلٌ من لحمي معهم، فلما رجع إلى النبي ﷺ قال يا نبي الله: استغفر الله لي غفر الله لك! قال: "وهل أحدثت؟" قال: لما هزم القوم أدركت رجُلين بين القوم والنساء؛ فقالاً: إنا مسلمان -أو قالأ أسلمنا- فقتلتهما، فقال رسول الله ﷺ: "عما أفاتل الناس إلا على الإسلام، والله لا أستغفر لك" أو كما قال، فمات بعد فدفنته عشيرته فأصبح قد نبذته الأرض، ثم دفنوه وحرسوه ثانية، فنبذته الأرض ثم قالوا: لعل أحد جاء وأنتم نيام فأخرجه فدفنوه ثالثة، ثم حرسوه فنبذته الأرض ثالثة، فلما رأوا ذلك ألقوه -أو كما قال-.

- ومن طريقه أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤٣/١٨)، حديث رقم (٦٠٩)، عن سهل بن موسى شيران الرامهزمي، عن محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، عن معتمر بن سليمان عن أبيه، وعن السميطة عن أبي العلاء، عن فتى من الحي، عن عمران بن الحصين، بنحوه.
دراسة الإسناد:

- عارم محمد بن الفضل السدوسي، أبو النعمان البصري، المعروف بعارم. قال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت، تغير في آخر عمره، من صغار التاسعة. مات سنة (٢٢٤هـ).^(١٩٢) وحكى الذهبي في "الميزان" قول الدارقطني: تغيره بأخرة وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة.^(١٩٣)

- معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، أبو محمد البصري، قال الحافظ ابن حجر: ثقة، من كبار التاسعة، مات سنة (١٨٧هـ)، وقد جاوز الثمانين.^(١٩٤)

- سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري، قال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد، من الرابعة. مات سنة (١٤٣هـ) وهو ابن سبع وتسعين.^(١٩٥)

- سميطة بن عمير، ويقال: ابن سمير، السدوسي، أبو عبد الله البصري. قال الحافظ ابن حجر: صدوق، من الثالثة.^(١٩٦)

- يزيد بن عبد الله بن الشخير العامري، أبو العلاء البصري، قال الحافظ ابن حجر: ثقة، من الثانية، مات سنة (١٠٨هـ).^(١٩٧)

- رجلٌ من الحي: مبهمة؛ لم يُسم.

- **عمران بن حصين** رضي الله عنه.

الحكم على سند الحديث:

من خلال دراسة هذا الإسناد تبين أنه "ضعيف" لوجود الراوي المبهم (رجل من الحي) عن عمران .

ثانياً: تخريج الرواية التي وقع فيها بيان الإبهام:

- **أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢٦/١٨)، حديث رقم (٥٦٢)، حدثنا بشر بن** ابن موسى، ثنا محمد بن سعيد الأصبهاني، ثنا حفص بن غياث، عن عاصم الأحول، عن السميّط بن سمير، عن عمران بن حصين قال: بعث رسول الله ﷺ سرية فحمل رجل على رجل من المشركين فلما غشيه بالرمح قال: إني مسلم، فقتله، ثم أتى النبي ﷺ فقال: إني أدنيت فاستغفر لي! قال: "وما ذاك؟" قال: حملت على رجل من المشركين فلما غشيته بالرمح قال: إني مسلم؛ فظننت أنه متعود فقتلته، فقال: "هلا شققت عن قلبه حتى يستبين لك!"، قال: ويستبين لي يا رسول الله؟ قال: "قد قال لك بلسانه فلم تصدقه على ما قال في قلبه"، قال: فمات الرجل فدفعناه فأصبح على وجه الأرض، فأمرنا غلماننا فحرسوه، فأصبح على وجه الأرض فقلنا: غفلوا، فحرسناه فأصبح على وجه الأرض، فأتينا النبي ﷺ فأخبرناه، فقال: "أما إنها تقبل من هو شر منه، ولكن الله أراد أن يعلمكم تعظيم الدم"، ثم قال: "أذهبوا به إلى سفح هذا الجبل فانضدوا عليه من الحجارة، ففعلنا".

- **والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٧٧/٨)، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في إلقاء الأرض المدفون فيها القاتل للذي قال: لا إله إلا الله، وقتله إياه على أن ذلك كان متعوداً منه، حديث رقم (٣٢٣٤)، عن أبي أمية عن محمد بن سعيد الأصبهاني، به بنحوه.**

- **وابن ماجه في "السنن" (١٢٩٦/٢)، في الفتن، باب: الكف عمّن قال لا إله إلا الله، حديث رقم (٣٩٣٠) عن سويد بن سعيد، عن علي بن مسهر، به بنحوه. وفي (١٢٩٧/٢)، الفتن، باب: الكف عمّن قال لا إله إلا الله، حديث رقم (٣٩٢٩) عن إسماعيل بن حفص الأيلي، عن حفص بن غياث، به مختصراً.**

كلاهما (علي بن مسهر، وحفص بن غياث) عن عاصم، عن السميّط بن السمير عن عمران بن الحصين.

دراسة الإسناد:

- **بشر بن موسى بن صالح، شيخ ابن عميرة، أبو علي الأسدي البغدادي. قال**

- الذهبي: المحدث الإمام الثبت، وقال مرة: الحافظ الثقة. مات سنة (٢٨٨هـ).^(١٩٨)
- محمد بن سعيد بن سليمان بن عبد الله الكوفي أبو جعفر ابن الاصبهاني. قال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت، من العاشرة. مات سنة (٢٢٠هـ).^(١٩٩)
- حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي، القاضي. قال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه؛ تغير حفظه قليلاً في الآخر، من الثامنة. مات سنة (١٩٤هـ)، وقد قارب الثمانين.^(٢٠٠)
- عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، قال الحافظ ابن حجر: ثقة، من الرابعة، لم يتكلم فيه إلا القطان فكأنه بسبب دخوله في الولاية، مات سنة (١٤١هـ).^(٢٠١)
- السُّمَيْطُ بن عمير السُّدُوسِيُّ: صدوق
- عِمْرَانُ بن الحُصَيْنِ رضي الله عنه.
- الحكم على سند الحديث:

من خلال دراسة إسناد هذا الحديث تبين - والله أعلم - أنه "ضعيف"؛ لأنه معضل؛ فإن بين السُّمَيْطِ وعمران اثنين: أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، والرجل المبهم. وقد تبين هذا الإعضال من الرواية التي وقع فيها الإبهام عند الإمام أحمد والطبراني؛ فرواه السُّمَيْطُ عن أبي العلاء، عن رجل من الحَيِّ، عن عمران بن الحُصَيْنِ؛ فسقط منه راويان. وله شاهد من حديث أسامة بن زيد والحديث متفق عليه.

قال محققوا المسند (١٦٣/٣٣): روي من طريق عاصم الأحول، عن سميث بن سمير، عن عمران به، ليس فيه أبو العلاء ولا شيخه المبهم. وهذا إسناد معضل.

الحديث السابع^(٢٠٢):

حديث (حم): "من باع عقره^(٢٠٣) بمال، سلط الله عليه تالفاً يتلفها".

أحمد: ثنا عبد الصمد، ثنا محمد بن أبي المَلِيحِ الهُدَلِيِّ، حدثني رجل من الحَيِّ، أنَّ يَعْليَّ بنَ سُهَيْلٍ مَرَّ بِعِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ فَقَالَ لَهُ: يَا يَعْليُّ! أَلَمْ أَنْبَأُ أَنَّكَ بَعْتَ دَارَكَ بِمِائَةِ أَلْفٍ؟ قَالَ: بَلَى. قَدْ بَعْتُهَا بِمِائَةِ أَلْفٍ. قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ بَاعَ عَقْدَةً^(٢٠٤) مَالٍ سَلَطَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهَا تَالِفًا يَتْلِفُهَا".

- وأخرجه الروياني في "المسند" (١٣٧/١)، حديث رقم (١٤٤) من طريق ابن إسحاق، عن خلف، عن عبد الصمد، به بنحوه.
دراسة الإسناد:

- عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولاهم التتوري، أبو سهل البصري.
قال الحافظ ابن حجر: صدوق ثبت في شعبة، من التاسعة. مات سنة (٢٠٧ هـ). (٢٠٥)

- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْمَلِيحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَامِرِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ عَمِيرِ الْهَذَلِيِّ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ الْبِرْقَانِيُّ، عَنِ الدَّارِقُطِيِّ: يُعْتَبَرُ بِهِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ وَابْنُ شَاهِينَ فِي "الثَّقَاتِ" وَقَالَ ابْنُ شَاهِينَ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَذَكَرَهُ السَّاجِي وَالْعَقِيلِيُّ فِي "الضَعْفَاءِ"، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا سَمِعْتُ يَحْيَى وَلَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَحْدِثَانِ عَنْهُ بِشَيْءٍ قَطُّ. (٢٠٦)

- رَجُلٌ مِنَ الْحَيِّ: مُبْهَمٌ لَمْ يُسَمَّ.

- يَعْلَى بْنُ سُهَيْلٍ: لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجُمَةٍ.

- الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ عِمْرَانُ بْنُ حَصِينٍ رضي الله عنه.

الحكم على سند الحديث:

من خلال دراسة إسناد هذا الحديث تبين - والله أعلم - أنه "ضعيف"، فيه محمد بن أبي مريح الهذلي، لم يوثقه غير ابن حبان وابن شاهين، وشيخه لم يُسَمَّ.
قال محققوا المسند (٢٠٧/٣٣): إسناده ضعيف.

ثانياً: تخريج الرواية التي وقع فيها بيان الإبهام:

- أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢٢/١٨)، حديث رقم (٥٥٥) قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبلٍ وعبدان بن أحمد قالوا: ثنا إبراهيم بن الحسن العلاف، ثنا بشير بن سريج البرازي، عن قبيصة بن الجعد السلمي، عن أبي المريح، عن عبد الملك بن يعلى، عن عمران بن حصين قال: قال: رسول الله ﷺ: "ما من عبد يبيع تالداً (٢٠٧) إلا سلط الله تعالى عليه تالفاً".

- ومن طريقه أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٩٨/١٠)، باب: بيان مُشْكَلٍ ما روي عن رسول الله ﷺ "من باع تالداً سلط الله عليه تالفاً"، حديث رقم (٣٩٤٦) عن إسحاق بن إبراهيم بن يونس، عن عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير، عن إبراهيم بن الحسن العلاف، به بمثله.

- والرويان في "المسند" (١٣٠/١)، حديث رقم (١٢٩) عن خازم بن يحيى

الحواني، عن إبراهيم بن الحسن، به بمثله. وفي (١٢٨/١)، حديث رقم (١٢٨) عن بشر بن آدم، عن موسى بن أيوب بن عياض الليثي، عن أبيه، عن عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة-، عن محمد بن عمران بن حصين، عن أبيه، بزيادة (من غير حاجة).

- والطبراني في "المعجم الأوسط" (٢٦٣/٨)، حديث رقم (٨٥٨٦) عن معاذ، عن علي بن عثمان اللاحقي، عن حفص بن أبي حرب بن أبي الأسود، عن محمد بن أبي المليح الهذلي، به بزيادة (من غير حاجة).
دراسة الإسناد:

- عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الرحمن البغدادي. مُحدث العراق، قال الحافظ ابن حجر: ثقة، من الثانية عشرة. مات سنة (٢٩٠هـ). (٢٠٨)

- عبد ان بن أحمد: هو عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد الأهوازي، أبو محمد، الجواليقي القاضي، المعروف بعبد ان. قال الخطيب البغدادي: كان أحد الحفاظ الأثبات، جمع المشايخ، والأبواب. وقال الذهبي: الإمام رحلة الوقت، صاحب التصانيف. وقال الحاكم: سمعت أبا علي الحافظ يقول: رأيت من أئمة الحديث أربعة: إبراهيم بن أبي طالب، وابن خزيمة بنيسابور، والنسائي بمصر، وعبد ان بالأهواز. فأما عبد ان فكان يحفظ مائة ألف حديث، ما رأيت في المشايخ أحفظ منه. مات سنة (٣٠٦هـ). (٢٠٩)

- إبراهيم بن الحسن بن نجیح العلاف الباهلي البصري، المقرئ. قال الحافظ ابن حجر: ثقة، من العاشرة. مات سنة (٢٣٥هـ). (٢١٠)

- بشير بن سريج البزاز، بصري. ذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الدارقطني: صالح. وقال يحيى: لا يكتب حديثه، أورده ابن الجوزي، وكذا نقل الساجي عن ابن معين وضعفه الأزدي، والهيثمي. (٢١١)

- قبيصة بن الجعد السلمي. قال البخاري: روى عن أبي المليح الهذلي. روى عنه: بشير بن سريج قال ابن المثنى: ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان عنه بشيء قط. (٢١٢)

- عبد الملك بن يعلى الليثي البصري، قاضي البصرة. ذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الذهبي: وثق. (٢١٣)

- الصحابي الجليل عمران بن حصين رضي الله عنه.

الحكم على سند الحديث:

إسناد هذا الحديث "ضعيف" فيه علتان: الأولى: فيه: قبيصة، لا يعرف. قال ابن المثنى: ما سمعتُ يحيى ولا عبدَ الرحمن يُحدثان عنه بشيء قط. والثانية: فيه بشير بن شريح، وهو ضعيف.

- قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣٩٠/٩): رواه الطبراني وفيه بشير بن سريج وهو ضعيف.

- وقال الألباني: ضعيف. (٢١٤)

- وقال البوصيري: له شاهد من حديث سعيد بن حريث، رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده، وابن ماجه، والحاكم، والبيهقي واللفظ له بلفظ: "مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يجعل ثمنه فيه كان قمن ألا يُبارك له فيه". (٢١٥)

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات... حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، فله تعالى وحده الحمد والشكر والمئة أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، والصلاة والسلام على من بعث رحمةً للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد:

في ختام هذا البحث نذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها كما يلي:

- ١- يعتبر كتاب الإتحاف موسوعةً حديثةً إسنادية، جمعت أحد عشر مصدرًا من كتب السنة المشرفة على طريقة فن الأطراف، بالإضافة إلى ما تضمنه الكتاب من الكلام على الأسانيد، ونقد رجالها، وبيان عللها، وغير ذلك من اللطائف الإسنادية الحديثية.
- ٢- هناك اتفاق واختلاف بين كل من المبهم، والمهم، والمجهول.
- ٣- المبهمات على قسمين، مبهمات في الإسناد ومبهمات في المتن، ولكل قسم منهما أنواع.
- ٤- فائدة معرفة الإبهام في الأسانيد هو إزالة الجهالة عن ذلك الراوي المبهم حتى تتضح عينه، وبالتالي يمكن معرفة حاله من حيث العدالة والجرح، ومن ثم الحكم على هذا الإسناد بما يليق به حسب قواعد الجرح والتعديل.
- ٥- يعرف المبهم من خلال عدة طرق، منها: وروده مسمى في بعض الروايات الأخرى، أو بتتبع أهل الحديث والسير والمغازي على كثير منهم، وربما استدلوا بورود حديث آخر أسند فيه لمعين ما أسند لذلك الراوي المبهم في ذلك.
- ٦- تثبت العدالة لجميع الصحابة بلا استثناء بتعديل الله عز وجل لهم في كتابه

- العزیز، وعلى لسان نبيه ﷺ، كما دل على ذلك الإجماع، والعقل.
- ٧- تثبت الصحبة للصحابي بعدة طرق منها: التواتر المقطوع به، والاستفاضة والشهرة، وعن طريق شهادة صحابي معلوم الصحبة عن غيره بأنه صحابي، وشهادة التابعي الثقة، وإخباره عن نفسه أنه صحابي إذا كان ثابت العدالة والمعاصرة.
- ٨- لمعرفة الصحابة فوائد عدة، من أهمها: معرفة الحديث المتصل من المرسل.
- ٩- اختلف أهل العلم في قبول رواية الصحابي المبهم، والراجح: أن جهالة الصحابي غير قاذحة بناء على أصل عدالة جميع الصحابة، ومظنة النفاق والردة ليست واردة على نقلة الأثر، ولما علم بالتتابع أن الرواية عن صحابي مجهول العين قليلة، ولم يوجد فيها ما يعد منكراً أو ضعيفاً لمجرد كون الصحابي لم يسم أو لم يعرف، فدل على سقوط أثر ذلك.
- ١٠- مسألة الإبهام بصيغة التعديل فيها نزاع بين العلماء بين مؤيد، ومعارض، ومؤيد بشروط. والراجح -والله أعلم- عدم قبول رواية الإبهام على التعديل؛ لأنه قد يكون ثقة عنده ضعيف عند غيره، فإذا قال العالم حدثني الثقة، أو قال جميع مشايخي ثقات ثم روى عن أحدهم ولم يسمه لم يقبل منه في كلا الحالتين.
- وفي نهاية هذا البحث يجدر بنا ذكر أهم التوصيات، وهي كالتالي:
١. الاهتمام بالتراث الإسلامي، وكتب المتقدمين خاصة، وإخراجها إلى حيز المكتبة المعاصرة التي تقيد عامة الناس وخاصتهم.
 ٢. لا يزال كتاب إتحاف المهرة بحاجة لسلسلة من البحوث العلمية؛ التي تبين خباياه؛ فهو لم يأخذ نصيبه من البحث والدراسة من قبل طلاب الدراسات العليا.
 ٣. السعي في تبني إحدى الجامعات لمشروع علمي يضم كتب الأطراف (أطراف المزي، والبوصيري، وابن حجر)، حتى تجتمع كتب الأطراف كلها في موضع واحد.
 ٤. نوصي طلبة العلم بالاهتمام بموضوع الإبهام في الأسانيد؛ فهو من فنون الحديث التي لم تأخذ حظها من البحث والدراسة.
 ٥. المسؤولية لمقاة على عاتق طلبة العلم عامة، وطلبة الحديث خاصة، في إخراج الأحاديث النبوية الثابتة إلى الوجود وخدمتها، خاصة وأن هناك بعض العامة يستدلون بالضعيف والموضوع.
- نسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتجاوز عما فيما من الزلل أو التقصير، وأن يلهمنا الرشد والصواب، وأن يهدينا إلى التمسك بسنة نبيه ﷺ، وخدمتها والدفاع عنها إنّه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

هوامش البحث:

- (١) انظر: ابن حجر، نزهة النظر في نخبة الفكر ص: (١٢٥).
- (٢) انظر: السخاوي، فتح المغيبي شرح ألفية الحديث، (٣٠١/٣).
- (٣) انظر: السيوطي، تدريب الراوي (٣٤٢/٢).
- (٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح: ص: (٣٧٥)؛ السخاوي، فتح المغيبي شرح ألفية الحديث (٣٠٢/٢).
- (٥) انظر: الرازي، مختار الصحاح، (ص:٤١)، إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط (٧٤/١)، الزبيدي. تاج العروس (٤٢٨/١٠).
- (٦) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (٥٦/١٢)، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (١٠٨١/١) الأتباري، الزاهر في معاني كلام الناس (٣٣٤/١).
- (٧) انظر: ابن قتيبة الدينوري، غريب الحديث، (١٢٢/٢)، مجد الدين ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، (١٦٨/١)، ابن منظور، لسان العرب (٥٧/١٢).
- (٨) انظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (ص:١٠١).
- (٩) انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (٦٧/٦)، ابن منظور، لسان العرب (٧١٠/١١).
- (١٠) انظر: إسماعيل الطالقاني، المحيط في اللغة (٣١١/١)، ابن منظور، لسان العرب (٧١٠/١١).
- (١١) انظر: ابن حجر، نخبة الفكر، (ص: ٧٢٤). ابن منظور، لسان العرب (٧١٠/١١).
- (١٢) أبو زرعة العراقي: هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي الأصل، المهراني، القاهري، أبو زرعة ولي الدين، المعروف بابن العراقي. كان بارعاً في الحديث، والأصول، والفقه، واللغة، من مصنفاته: شرح سنن أبي داود، والبيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح، وغيرها من المصنفات. مات سنة (٨٢٦هـ). انظر: ابن حجر، إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣١١/٣)، السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٣٣٦/١).
- (١٣) انظر: أبو زرعة العراقي، المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، (٩٢/١).
- (١٤) انظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، (٣٧/٦)، ابن فارس، مقاييس اللغة (٤٨٩/١).
- (١٥) الخطيب البغدادي: هو أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، أبو بكر، أحد الأئمة الأعلام، وصاحب التصانيف المشهورة، جمع وصنف، وكتب الكثير في شتى فنون العلم، وخاصة في الحديث وعلومه؛ حتى قيل: أصحاب الحديث عيال على أبي بكر، من مصنفاته: تاريخ بغداد، الكفاية في علم الرواية، وغيرها. مات سنة (٤٦٣هـ). انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، (١٧٥/١٠). ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (٣٨/١).
- (١٦) انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، (ص:٨٨).
- (١٧) ابن عبد البر: هو يوسف بن عمر بن عبد البر، أبو عمر النُّمري الحافظ، حافظ المغرب والأندلس، وأحد الأئمة الأعلام في عصره، دأب في طلب العلم واعتنى به، له في الموطأ مصنفات مفيدة عظيمة منها: التمهيد، والاستذكار، وغير ذلك من المصنفات الباهرة. مات سنة (٣٨٠هـ). انظر: ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، (٣٥٧/١)، الصفدي، الوافي بالوفيات، (٩٩/٢٩).
- (١٨) مالك بن دينار: هو مالك بن دينار البصرى الزاهد، أبو يحيى، من ثقات التابعين. كان عالمًا

زاهداً قنوعاً. مات سنة (١٢٣هـ، وقيل: ١٢٩هـ). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (١٣٩/٤)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٣٦٢/٥). الخطابي، غريب الحديث (٥٤٣/١).

(١٩) عمرو بن معدي كرب: هو عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله بن عمرو، أبو ثور الزبيدي. وفد على النبي ﷺ، وأسلم، ولما توفي النبي ﷺ ارتد عمرو في اليمن. ثم رجع إلى الإسلام، فبعثه أبو بكر إلى الشام، فشهد اليرموك، وذهبت فيها إحدى عينيه. وبعثه عمر إلى العراق، فشهد القادسية. كان فارساً وأخبار شجاعته كثيرة. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، (٤٣١/٢). الزركلي، الأعلام (٨٦/٥)، ابن الجراح، من اسمه عمرو من الشعراء (٢٠/١).

(٢٠) انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، (ص: ٣٢١). السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (٣٧٤/١).

(٢١) انظر: رفعت عبد المطلب، توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته (ص: ١٥٨).

(٢٢) العدل: هو المسلم العاقل البالغ، السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، وهذه هي العدالة الباطنة، وهي التي لا تُعرف إلا من خلال طول المعاشرة والمخالطة، وليس المقصود بالباطنة ما في قلبه؛ لأنه ليس من قدرة البشر العلمُ بها، أما العدالة الظاهرة فهي ما تعرف بظاهر الأمر، ويمكن التفريق بين العدالة الباطنة والعدالة الظاهرة بأن نقول: إن العدالة الباطنة هي العلم بعدم المُفسَّق، والعدالة الظاهرة هي عدم العلم بالمُفسَّق؛ فالأولى: نعلم ونتيقن بعدم وجود أمر يفسق الراوي به، أما الثانية: فلا نعلم عن الراوي شيئاً يفسق به. انظر: ابن الجديع، تحرير علوم الحديث، (٢٤٩/١).

(٢٣) انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، (ص: ١١١). عبد الرحيم العراقي، شرح التبصرة والتذكرة "الفية العراقي"، (٣٥٤/١).

(٢٤) انظر: ابن حجر، نزهة النظر، (ص: ١٠٢).

(٢٥) انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، (ص: ١١٢).

(٢٦) نص على هذه الزيادة ابن رجب. انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، (٣٨٤/١).

(٢٧) وهذا التقسيم أشار إليه الشيخ عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، في شرحه للنخبة. انظر: الخضير، شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير، الدرس السادس (ص: ٣١) من المكتبة الشاملة.

(٢٨) انظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، (١٦٢/١). وراجع الكلام على الصحابة وعدالتهم في المبحث الثالث من هذا البحث.

(٢٩) العراقي: هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، زين الدين، أبو الفضل. الحافظ الكبير، المحدث، المتقن، المحرر، اشتغل في الفقه والقراءات، وولع بالتخريج. وهو صاحب التصانيف المفيدة منها: المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار، وتقريب الأسانيد وترتيب المسانيد. مات سنة (٨٠٦هـ). انظر: ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، (٢٩/٤)، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، (٨٧/٩).

(٣٠) أبو بكر الصيرفي: هو محمد بن عبد الله الصيرفي، أبو بكر: أحد المتكلمين الفقهاء، من الشافعية، من أهل بغداد. من مصنفاته: شرح رسالة الشافعي، دلائل الأعلام على أصول الأحكام في أصول الفقه، كتاب في الإجماع، وغيرها. مات سنة (٣٣٠هـ). انظر: ابن كثير، طبقات الشافعيين، (٢٦٤/١). كحالة، معجم المؤلفين، (٢٢٠/١٠).

(٣١) انظر: عبد الرحيم العراقي، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، (ص: ٧٤).

(٣٢) السخاوي: هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، شمس الدين السخاوي الأصل القاهري الشافعي. مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب. ومن مصنفاته الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، والرحلة الحلبية، وغيرها كثير. مات سنة (٩٠٢هـ). انظر: الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (١٨٤/٢). الزركلي، الأعلام (١٩٤/٦).

(٣٣) انظر: السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، (١٩٢/١).

(٣٤) انظر: ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، (ص: ٩٧).

(٣٥) انظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، (ص: ٣٧٥). العراقي، التقييد والإيضاح، (ص: ٤٣٢).

(٣٦) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (٧٠/١)، كتاب الحيض، باب: غسل المحيض، (حديث رقم ٣١٥)، ومسلم في صحيحه (٢١٦/١)، كتاب الحيض، باب: استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة، (حديث رقم ٣٣٢). عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: كَيْفَ أَعْسِلُ مِنَ الْمَحِيضِ؟ قَالَ: "خُذِي فِرْصَةً مُمْسَكَةً، فَتَوَضَّئِي ثَلَاثًا"، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ - اسْتَحْيَا، فَأَعْرَضَ بِوَجْهِهِ، أَوْ قَالَ: "تَوَضَّئِي بِهَا" فَأَخَذَتْهَا فَجَذَبَتْهَا، فَأَخْبَرْتُهَا بِمَا يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ.

(٣٧) أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، أم سلمة، وقيل: أم عامر. من النساء اللاتي بايعن النبي ﷺ، شهدت اليرموك، وقتلت تسعة من الروم بعمود فسطاطها. وقال الخطيب البغدادي: "هَذِهِ الْأَنْصَارِيَّةُ هِيَ: أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ، وَكَانَ يُقَالُ لَهَا: حَاطِبِيَّةُ النَّسَاءِ". ثم ساق الخطيب هذا الحديث من طريق يحيى بن سعيد، عن شعبة، عن إبراهيم بن المهاجر، عن صفيّة بنت شيبة، عن عائشة: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتُ يَزِيدَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ... وذكر الحديث. انظر: الخطيب البغدادي، الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمة، (ص: ٢٩)، ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (١٧٨٧/٤). ابن حجر، الإصابة، (٢١/٨).

(٣٨) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٢/١)، كتاب الحيض، باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة، (حديث رقم ٣٣٢). عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكْلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ إِحْدَانَا إِذَا طَهَّرْتَ مِنَ الْحَيْضِ؟... وَسَأَلَ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ غُسْلُ الْجَنَابَةِ. جاء في رواية مسلم (أسماء بنت شكّل). بمعجمة وفتحتين وآخره لام. قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤٨٥/٧): صحابيّة ثبت ذكرها في صحيح مسلم في حديث الغسل من الجنابة المذكور آنفاً.

(٣٩) أخرجه البخاري في صحيحه (٧٣/٢)، في الجنائز، باب: غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر، حديث رقم (١٢٥٣)، ومسلم في صحيحه (٦٤٦/٢)، في الجنائز، باب: في غسل الميت، حديث رقم (٩٣٩)، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ ~، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِبِينَ تُوْفِيَتْ ابْنَتُهُ، فَقَالَ: "اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ حَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتِنَّ ذَلِكَ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَجْرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنِّي"، فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاءَ، فَأَعْطَانَا حَقْوَهُ، فَقَالَ: "أَشْعَرْتَهَا إِيَّاهُ تَعْنِي إِزَارَهُ".

(٤٠) أخرجه مسلم في صحيحه (٦٤٨/٢)، في الجنائز، باب: في غسل الميت، حديث رقم (٩٣٩)، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: لَمَّا مَاتَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

"اغسلنها وثراً ثلاثاً، أو خمساً، واجعلن في الخامسة كافرًا، أو شيئاً من كافرٍ، فإذا غسلتُها، فأعلمني". قالت: فأعلمناه، فأعطانا حقه، وقال: "أشعرتها إياه".

(٤١) أخرجه البخاري في صحيحه (٨١/٢)، في الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت، حديث رقم (١٢٩٣)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: جيء بأبي يوم أحدٍ قد مثل به، حتى وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سجي ثوباً، فذهبت أريد أن أكشف عنه، فنهاني قومي، ثم ذهبت أكشف عنه، فنهاني قومي، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع، فسمع صوت صائحة، فقال: "من هذه؟" فقالوا: ابنة عمرو أو أخت عمرو قال: "فلم تبكي؟ أو لا تبكي، فما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفع".

(٤٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٩١٨/٤)، في فضائل الصحابة، باب: من فضائل عبد الله بن عمرو بن حرام، حديث رقم (٢٤٧١)، عن جابر بن عبد الله، قال: أصيب أبي يوم أحدٍ، فجعلت أكشف الثوب عن وجهه، وأبكي وجعلوا ينهونني، ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينهاني، قال: وجعلت فاطمة بنت عمرو، تبكيه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تبكيه، أو لا تبكيه، ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها، حتى رفعتموه. وفاطمة بنت عمرو بن حرام. عمه جابر. لها صحبة. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (٢٢٩/٦). ابن حجر، الإصابة، (٢٧٦/٨).

(٤٣) هند بنت عمرو بن حرام الأنصارية. عمه جابر بن عبد الله الصحابي المشهور. قال ابن مندة: روى حديثها الواقدي، عن أيوب بن النعمان، عن أبيه، عنها. انظر: ابن حجر، الإصابة، (٣٤٨/٨). وقال الحافظ ابن حجر: "وقع في الإكليل للحاكم تسميتها هند بنت عمرو". وكان قد ذكر قبل ذلك أنها فاطمة بنت عمرو، ثم قال الحافظ: "فلعل لها اسمين، أو أحدهما اسمها والآخر لقبها، أو كانتا جميعاً حاضرتين". انظر: ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (١٦٣/٣).

(٤٤) أخرجه البخاري في صحيحه (١٥٥/٦)، في التفسير، باب قوله تعالى: {وَالَّتِي يَبْسَنَ مِنَ الْمَجْبِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ} [سورة الطلاق: ٤]، حديث رقم (٤٩٠٩)، عن أبي سلمة، قال: جاء رجل إلى ابن عباس وأبو هريرة جالس عنده، فقال: أفنتي في امرأة ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة؟ فقال ابن عباس: آخر الأجلين، قلت أنا: {وَالَّتِي يَبْسَنَ مِنَ الْمَجْبِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ} [سورة الطلاق: ٤]، قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فأرسل ابن عباس غلامه كريباً إلى أم سلمة يسألها، فقالت: قتل زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلى، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة، فخطبت فانكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان أبو السنابل فيمن خطبها.

(٤٥) جاء ذكر سعد بن خولة رضي الله عنه في رواية مسلم؛ التي أخرجها في صحيحه (٨١/٢)، في الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفي عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل حديث رقم (١٤٨٤)، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أن أباه كتب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري، يأمره أن يدخل على سبيعة بنت الحارث الأسلمية، فيسألها عن حديثها، = وعما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استفتته، فكتب عمر بن عبد الله إلى عبد الله بن عتبة يخبره، أن سبيعة أخبرته: أنها كانت تحت سعد بن خولة وهو في بني عامر بن لؤي، وكان ممن شهد بدرًا، فتوفيت عنها في حجة الوداع وهي حامل... الحديث. وسعد بن خولة، من بني مالك بن حسل بن عامر بن لؤي. من السابقين إلى الإسلام. كان من المهاجرين إلى الحبشة في الهجرة الثانية. مات بمكة في حجة الوداع. انظر: ابن عبد البر، الاستيعاب (٥٨٦/٢)، ابن الأثير، أسد الغابة (١٩١/٢).

- (٤٦) السيوطي: هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عمر بن خليل بن نصر بن الجلال الأسيوطي الأصل الطولوي الشافعي، المعروف بجلال الدين السيوطي، إمام كبير حافظ مؤرخ أديب صاحب التصانيف. برز في جميع الفنون وفاق الأقران واشتهر ذكره وبعد صيته وصنّف التصانيف المفيدة الكثيرة ومنها: الإِتقان في علوم القرآن، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، وغير ذلك كثير. مات سنة (٩١١هـ). انظر: السخاوي، الضوء اللامع في القرن التاسع، (٦٥/٤)، الشوكاني، البدر الطالع، (٣٢٨/١).
- (٤٧) أخرجه البخاري في صحيحه (١١/١)، تعليقاً بصيغة الجزم إلى معاذ، في الإيمان، باب: قول النبي ﷺ: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ". ووصله ابن أبي شيبة في الإيمان بسند صحيح. انظر: ابن أبي شيبة، كتاب الإيمان، (ص: ٤١)، حديث رقم (١٠٦) وصححه الحافظ ابن حجر في فتح الباري وتعليق التعليق. انظر: ابن حجر، فتح الباري (٤٨/١)، تعليق التعليق على صحيح البخاري، (٢١/٢).
- (٤٨) الأسود بن هلال المحاربي، أبو سلام الكوفي. صحابي جليل، هاجر في زمن عمر. مات سنة (٨٤هـ). انظر: ابن الأثير، أسد الغابة، (١٠٧/١). ابن حجر، الإصابة، (٣٤١/١).
- (٤٩) انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (٨٦٥/٢).
- (٥٠) الصنعاني: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الصنعاني، أبو إبراهيم. مجتهد، من بيت الإمامة في اليمن. أصيب بمحن كثيرة من الجهلاء والعوام. له نحو مئة مؤلف، ومن مصنفاته: إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، والرد على من قال بوحدة الوجود. مات سنة (١١٨٢هـ). انظر: الزركلي، الأعلام (٣٨/٦).
- (٥١) الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، (٤٩٧/٢).
- (٥٢) انظر: ابن حجر، نزهة النظر، (ص: ٢٣١)، العوفي، التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح "جمع ودراسة وتحقيق: من أول الكتاب إلى كتاب الوصايا"، (ص: ١٠١).
- (٥٣) انظر: السيوطي، مفحّمات الأقران في مبهمات القرآن، (ص: ١٠).
- (٥٤) انظر: السيوطي، مفحّمات الأقران في مبهمات القرآن، (ص: ٩١٠).
- (٥٥) انظر: أبو زرة العراقي، المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، (٩١/١).
- (٥٦) انظر: ابن كثير، الباعث الحثيث، (ص: ٢٣٧).
- (٥٧) انظر: السخاوي، فتح المغيبي، (٢٩٨/٤).
- (٥٨) انظر: ابن كثير، الباعث الحثيث، (ص: ٢٩٧).
- (٥٩) انظر: السخاوي، فتح المغيبي، (٢٩٨/٤).
- (٦٠) انظر: أبو زرة العراقي، المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، (٩١/١).
- (٦١) انظر: السيوطي، الإِتقان في علوم القرآن، (٩٥/٤).
- (٦٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٥٨/٦)، في التفسير [سورة التحريم: جزء من آية رقم (٤)]، حديث رقم (٤٩١٥).
- (٦٣) انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (٤٦).
- (٦٤) انظر: ابن عبد البر، الاستيعاب، (١٩/١).
- (٦٥) انظر: ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، (٤٤٤/٣).
- (٦٦) انظر: ابن كثير، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، (ص: ١٨٢).
- (٦٧) يقول ابن حزم: "وقد كان في عصر الصحابة. رضي الله عنهم. منافقون ومرتبون، فلا يقبل حديث قال راويه فيه: عن رجل من الصحابة، أو: حدثني من صحب رسول الله ﷺ حتى

يسميه، ويكون معلوما بالصحبة الفاضلة ممن شهد الله تعالى لهم بالفضل والحسنى. قال الله عز وجل: {وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ} [سورة التوبة: ١٠١] وقد ارتد قوم ممن صحب النبي ﷺ عن الإسلام، كعبيدة بن حصن، والأشعث بن قيس، والرجال، وعبد الله بن أبي سرح. ولقاء التابع لرجل من أصاغر الصحابة شرف وفخر عظيم فلا ي معنى بسكت عن تسميته لو كان ممن حمدت صحبته!! ولا يخلو سكوته عنه من أحد وجهين: إما أنه لا يعرف من هو، ولا عرف صحة دعواه الصحبة، أو لأنه كان من بعض ما ذكرنا". انظر: ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، (٣/٢).

(٦٨) الحاكم: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، أبو عبد الله. المعروف بابن البيع. شيخ المحدثين، وهو من أعلم الناس بصحيح الحديث وتمييزه عن سقيمه. صنف كتباً كثيرة جداً، منها: المستدرک على الصحيحين، ومعرفة علوم الحديث، وغيرها كثيرة. مات سنة (٤٠٥هـ). انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (١٦٢/١٧). الزركلي، الأعلام، (٢٢٧/٦).

(٦٩) انظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث، (ص: ٦١). ابن الجديع، تحرير علوم الحديث، (٣٥٠/١).

(٧٠) انظر: ابن الجديع، تحرير علوم الحديث، (٣٥٠/١).

(٧١) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، (ص: ٥٦). ابن الجديع، تحرير علوم الحديث، (٣٥٠/١).
(٧٢) وقد يُطلق الناقد في الرجل "مجهول" وغيره يدعى له الصحبة، فهذا تعارض بين أن يكون تابعياً مجهولاً أو صحابياً، فإن رجح القول بصحبته فهو صحابي، وإلا فهو تابعي مجهول، مثل معبد بن خالد الجهني أبو رعوة. قال فيه يحيى بن معين: ثقة. وقال ابن أبي حاتم فيه: "له صحبة، وهو مجهول". انظر: يحيى بن معين، تاريخ ابن معين "رواية عثمان الدارمي"، (ص: ١٩٧). ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢٧٩/٨). قال ابن الجديع: "وحيث قام هذا الاحتمال فلا يصح الاعتراض بهذه الصورة على الأصل في انتفاء جرح الصحابي بالجهالة، ويؤيده أن ابن أبي حاتم نفسه أورد توثيقه عن ابن معين، فدل على أصل الاختلاف فيه". انظر: ابن الجديع، تحرير علوم الحديث، (٣٤٧/١).

(٧٣) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، (ص: ١١٠). القاري، شرح نخبه الفكر في مصطلحات أهل الأثر، (ص: ٣٩٦).

(٧٤) عمرو بن شعيب: هو عمرو بن شعيب بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق. مات سنة (١١٨هـ). انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (٤٢٣).

(٧٥) انظر: مالك، الموطأ، برواية الإمام يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، (٨٧٩/٤).

(٧٦) حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري: ثقة، مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء. جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة التي لا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع أو التحديث. مات سنة (١٤٢هـ)، وقيل سنة (١٤٣هـ). انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ١٨١)، ابن حجر، طبقات المدلسين، (ص: ١٣٣).

(٧٧) انظر: الشافعي، الأم، (٢٦/١). الشافعي، مسند الشافعي، (ص: ١١).

(٧٨) للاستزادة فليرجع إلى: البغا، التعديل على الإبهام عند الإمام الشافعي، (ص: ١٢٨. ١٤٣).

(٧٩) انظر: الشافعي، مسند الشافعي، (ص: ٢٧).

(٨٠) انظر: مالك، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، (ص: ٤٩).

- (٨١) انظر: الشافعي، مسند الشافعي، (ص: ٢٢٣).
- (٨٢) انظر: الشافعي، مسند الشافعي، (ص: ٨٩).
- (٨٣) انظر: الشافعي، مسند الشافعي، (ص: ١٥٢).
- (٨٤) انظر: عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، (٣٦٨/٢) حديث رقم (٣٧٣٤).
- (٨٥) انظر: الأزرق، أخبار مكة، (١/١٣٧).
- (٨٦) انظر: ابن شبة، تاريخ المدينة المنورة، (ص: ٥٥).
- (٨٧) انظر: الشافعي، مسند الإمام الشافعي، ترتيب: سنجر بن عبد الله الجاولي، (٢/٢٧٦).
- (٨٨) انظر: الشافعي، مسند الشافعي، (ص: ١٥٨).
- (٨٩) انظر: الشافعي، مسند الشافعي، (ص: ٨٨).
- (٩٠) انظر: معمر بن راشد، الجامع "مطبوع في آخر مصنف عبد الرزاق"، (٧/١١).
- (٩١) انظر: عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، (٤/٦٤).
- (٩٢) انظر: ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار، (٦/٩٤).
- (٩٣) انظر: أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (٢١/٢٧١).
- (٩٤) انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص: ٨٥).
- (٩٥) انظر: مالك، موطأ مالك، (٢/٣١٢).
- (٩٦) انظر: الشافعي، مسند الشافعي، (ص: ١٧١).
- (٩٧) انظر: الشافعي، مسند الشافعي، (ص: ١٣٩).
- (٩٨) انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (١/٣٦٦).
- (٩٩) ابن السبكي: هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، تاج الدين السبكي: قاضي القضاة، المؤرخ، الباحث. كان طلق اللسان، قوي الحجة، انتهى إليه قضاء الشام وعزل، وتعصب عليه شيوخ عصره فاتهموه بالكفر واستحلال شرب الخمر، وأتوا به مقيداً مغلولاً من الشام إلى مصر. ثم أفرج عنه. من تصانيفه: طبقات الشافعية الكبرى، وجمع الجوامع، وغير ذلك. مات سنة (٧٧١هـ). انظر: ابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية، (٣/١٠٤). الزركلي، الأعلام، (٤/١٨٤).
- (١٠٠) انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (١/٣٦٧).
- (١٠١) الزركشي: هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: عالم بفقهِ الشافعية والأصول، له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، ولقطة العجلان في أصول. مات سنة (٧٩٤هـ). انظر: ابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية، (٣/١٦٧). الزركلي، الأعلام، (٦/٦٠).
- (١٠٢) السيرافي: هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي النحوي. عالم بالنحو والأدب. أصله من سيراف (من بلاد فارس). من مصنفاة: الإقناع في النحو، أكمله بعده ابنه يوسف، وأخبار النحويين البصريين، وغير ذلك. مات سنة (٣٦٨هـ). انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٨/٣١٦). الزركلي، الأعلام، (٢/١٩٥).
- (١٠٣) انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (١/٣٧٦).
- (١٠٤) انظر: العراقي، التبصرة والتذكرة، (ص: ١١٨).
- (١٠٥) الصيرفي الفقيه: هو محمد بن عبد الله، أبو بكر الفقيه الشافعي، المعروف بالصيرفي. أحد أصحاب الوجوه في الفروع وأصول الفقه، له تصانيف في أصول الفقه منها: البيان في دلائل

- الإعلام على أصول الأحكام، والفرائض. مات سنة (٣٣٠هـ). انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، (١٨٦/٣). الزركلي، الأعلام، (٢٢٤/٦).
- (١٠٦) ابن الصبّاغ: هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر، أبو نصر ابن الصبّاغ البغدادي الشافعي. قاضي المذهب، وفقه العراق. كان ثبًا حجة دينًا خيرًا. عمي في آخر عمره. من مصنّفاته: الشامل في الفقه، والعدة في أصول الفقه، وغيرها. مات سنة (٤٧٧هـ). انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، (٤٠٩/١٠). السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، (١٢٢/٥).
- (١٠٧) القفال الشاشي: هو محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر الشاشي، المعروف بـ"القفال الكبير". أحد أعلام المذهب، وأئمة الإسلام، كان إمامًا في الحديث والتفسير والأصول واللغة والكلام، وغيرها من فنون العلم. وإذا ذكر القفال الشاشي فالمراد هذا، وإذا ورد القفال المروزي فهو القفال الصغير. من مصنّفاته: دلائل النبوة، ومحاسن الشريعة، وغيرها. مات سنة (٣٣٦هـ). انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٢٨٣/١٦). السبكي، طبقات الشافعية، (٢٠٠/٣).
- (١٠٨) الروياني: هو عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد، أبو المحاسن الروياني، الفقيه الشافعي الطبري فخر الإسلام القاضي، أحد أئمة الإسلام، ومن أصحاب الوجوه في المذهب، ورويان بلدة من نواحي طبرستان. صنف الكتب الكثيرة منها: الكافي، وحلية المؤمن، وغيرها. مات سنة (٥٠٢هـ). انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، (٣٥/١١). ابن قاضي شعبة، طبقات الشافعية، (٢٨٧/١).
- (١٠٩) الماوردي: هو علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن البصري، المعروف بالماوردي كان من وجوه الفقهاء الشافعيين، وله تصانيف عدة في أصول الفقه، وفروعه، وفي غير ذلك، من مصنّفاته: أدب الدنيا والدين، الأحكام السلطانية، والحاوي في فقه الشافعية. مات سنة (٤٥٠هـ). انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، (٥٨/١٣). السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، (٢٦٧/٥).
- (١١٠) انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص: ٣٧٣). ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، (ص: ١١٠). ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، (٢٥٤/١).
- (١١١) انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص: ٣٨٩).
- (١١٢) انظر: ابن كثير، الباعث الحثيث، (ص: ٩٦).
- (١١٣) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني. متروك. مات سنة (١٨٤هـ)، وقيل: مات سنة (١٩١هـ). انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص: ٩٣).
- (١١٤) انظر: السخاوي، فتح المغيب، (٣٧/٢).
- (١١٥) في الكفاية ونص كلامه: (إذا قال العالم: كل من رويت عنه فهو ثقة وإن لم أسمه، ثم روى عن لم يسمه، فإنه يكون مزكيًا له، غير أننا لا نعمل على تزكيته، لجواز أن نعرفه إذا ذكره بخلاف العدالة). انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (ص: ٩٢).
- (١١٦) انظر: السيوطي، تدریب الراوي (٣٦٥/١).
- (١١٧) انظر: العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، (٣٤٧/١). السخاوي، فتح المغيب، (٣٧/٢).
- (١١٨) انظر: السخاوي، فتح المغيب، (٣٧/٢).
- (١١٩) الرافعي: هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل، الإمام العلامة إمام الدين أبو القاسم الرافعي القزويني. إمام فقيه. من كبار الشافعية. كان من الصالحين المتمكنين، كانت

- له كرامات كثيرة ظاهرة. وكان ذا فنون، حسن السيرة. صاحب الشرح الكبير المسمى الفتح العزيز في شرح الوجيز، وشرح مسند الشافعي، وغيرها. مات سنة (٦٢٣هـ). انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، (٣٧٦/٢). السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، (٢٨١/٨).
- (١٢٠) انظر: النووي، التقريب والتيسير، (٤٩). السيوطي، تدريب الراوي، (٣٦٦/١).
- (١٢١) انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (٣٦٦/١).
- (١٢٢) القاضي: هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، أبو بكر المعروف بالباقلاني البصري المتكلم المشهور؛ كان على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، ومؤيداً اعتقاده وناصرًا طريقته. صنف التصانيف الكثيرة المشهورة في علم الكلام وغيره، وكان في علمه أوجد زمانه وانتهت إليه الرياسة في مذهبه، من مصنفاته: إعجاز القرآن، والتمهيد في الرد على الملحدة والمعتلة والخوارج والمعتزلة. مات سنة (٤٠٣هـ). انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٣٦٤/٣). الذهبي، سير أعلام النبلاء، (١٩٠/١٧).
- (١٢٣) الحسن البصري: هو الحسن بن أبي الحسن البصري الأنصاري مولاهم. الإمام المشهور من سادات التابعين. رأى عشرين ومائة من الصحابة. ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس. جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين ممن احتمل الأئمة تدليسهم. مات سنة (١١٠هـ). انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (١٦٠/١)، طبقات المدلسين، (ص: ١٠٢).
- (١٢٤) انظر: الغزالي، المنحول من تعليقات الأصول، (ص: ٣٦٨).
- (١٢٥) ابن رجب: هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي البغدادي ثم الدمشقي، أبو الفرج، زين الدين. المحدث الحافظ. مهر في شتى فنون الحديث حتى أتقن هذا الفن وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق. من مصنفاته: شرح جامع الترمذي، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، وغير ذلك. مات سنة (٧٩٥هـ). انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، (١٠٨/٣). الشوكاني، البدر الطالع، (٣٢٨/١).
- (١٢٦) العلاتي: هو خليل بن كيكلي بن عبد الله العلاتي الدمشقي، أبو سعيد، صلاح الدين: محدث، فاضل، أجزى بالفتوى وجد واجتهد حتى فاق أهل عصره في الحفظ والإتقان. من مصنفاته: الأربعين في أعمال المتقين، وحكم اختلاف المجتهدين، وغير ذلك. مات سنة (٧٦١هـ). انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، (٣٥/١٠). ابن حجر، الدرر الكامنة، (٢١٢/٢).
- (١٢٧) انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، (٣٧٧).
- (١٢٨) انظر: العلاتي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، (ص: ٨٥).
- (١٢٩) أبو إسحاق الشيرازي: هو إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله، أبو إسحاق الشيرازي الفيروزآبادي، الملقب جمال الدين. شيخ الشافعية في زمانه. تفرد بالعلم الوافر مع السيرة الجميلة. وصنف التصانيف المباركة المفيدة، منها: المهذب في المذهب، والتنبيه في الفقه، وغير ذلك. مات سنة (٤٧٦هـ). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، (٣٠/١). الذهبي، تاريخ الإسلام، (٣٨٣/١٠).
- (١٣٠) انظر: الشيرازي، شرح اللمع في أصول الفقه، (٢: ٣٥٥).
- (١٣١) وللاستزادة: انظر: البغا، التعديل على الإبهام عند الإمام الشافعي "دراسة تأصيلية تطبيقية في كتاب الأم"، (ص: ١١٨ - ١٢٦).

- (١٣٢) البيهقي: هو أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي نسبة إلى بيهق، وأصلها بالفارسية بيهه، ومعناه الأجود، وهي ناحية كبيرة وكورة واسعة، كثيرة البلدان، من نواحي نيسابور، عُرف عن البيهقي قوة الفهم والحفظ، قال إمام الحرمين: ما من شافعي إلا وللشافعي عليه منة إلا أبا بكر البيهقي، فإن له المنة على الشافعي لتصانيفه في نصرته مذهبه، له من المصنفات: السنن الكبير، ودلائل النبوة، وغيرها كثير. مات سنة (٤٥٨).
انظر: ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب (٢٠٢). الذهبي، تذكرة الحفاظ، (٣/١١٣٢).
- (١٣٣) انظر: البيهقي، مناقب الشافعي، (٣١٧/٢). وللاستزادة: انظر: البغا، التعديل على الإبهام عند الشافعي، (ص: ١٤٤. ١٤٦).
- (١٣٤) ابن حجر، إتحاف المهرة (٢٤/١٢)
- (١٣٥) الحَنْتَمُ: جرار مذهب خضر كانت تُحْمَلُ الخمرُ فيها إلى المدينة ثم أُسِّعَ فيها فُقِيلَ للخَرْفِ كُلُّ حَنْتَمٍ واحِدَتِهَا حَنْتَمَةٌ، وإنما نهى عن الائتِيازِ فيها لأنها تُسْرَعُ الشدَّةُ فيها لأجل دَهْنِهَا. وقيل: لأنها كانت تُعْمَلُ من طين يعجن بالدم والشعر فنهي عنها لِيُمتنعَ من عملها. والأوَّلُ أَوْجَهُ. انظر: الخليل بن أحمد. العين (٣/٣٣٦)، مجد الدين ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، (١/٤٤٨)، ابن منظور. لسان العرب (١٢/١٥٩-١٦٢).
- (١٣٦) انظر: المزي. تهذيب الكمال (٥/٢٥) [٥١٢٠] الذهبي، الكاشف (٢/١٦٢) [٤٧٧١]، تذكرة الحفاظ، (١/٣٠٠) [٢٨١]، ابن حجر. تقريب التهذيب (١/٤٧٢) [٥٧٨٧].
- (١٣٧) العنكي: هذه النسبة إلى العنكي، وهو بطن من الأزد، وهو عتيك بن النضر بن الأزد، ينسب إليه خلق كثير منهم: شعبة بن الحجاج، مولاهم من أهل واسط. انظر: ابن الأثير. اللباب في تهذيب الأنساب (٢/٣٢٢).
- (١٣٨) ابن حجر، تقريب التهذيب، (١/٢٦٦) [٢٦٩٠].
- (١٣٩) ابن حجر، تقريب التهذيب (١/٦٠٠) [٧٧٠٤].
- (١٤٠) انظر: ابن عبد البر. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٢٠٨) [١٩٦٩]، ابن حجر. الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٧٠٥) [٦٠١٤].
- (١٤١) ابن حجر، تقريب التهذيب (١/٤٠٥) [٤٨٠٢].
- (١٤٢) ابن حجر، تقريب التهذيب (١/٢١١) [١٩٦٢].
- (١٤٣) ابن حجر، تقريب التهذيب (١/٦١٠) [٧٨٦٠].
- (١٤٤) ابن حجر، تقريب التهذيب (١/٣٦٧) [٤٢٥١].
- (١٤٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (١/١٧٢) [١٤٠٩].
- (١٤٦) انظر: الترمذي. الجامع الصحيح (٢/٢٧٣).
- * جاء في بعض نسخ الجامع الصحيح للترمذي قوله "حسن" والصواب ما ذكرته، ويؤيده ما ذكره الحافظ المزي عند ترجمته لحفص الليثي في تهذيب الكمال (٧/٢١) [١٣٩٤]، وفي تحفة الأشراف في معرفة الأطراف (٨/٢٠٥).
- (١٤٧) ابن حجر، إتحاف المهرة (٢٦/١٢)
- (١٤٨) (لا نذر في غضب): أي فيما يحمل عليه الغضب من العزم على المعاصي. وقال الطحاوي: وكان معنى "لا نذر في غضب" أي: في غضبٍ لله. انظر: الطحاوي، شرح مشكل الآثار (٥/٤٠٦)، السندي، حاشية السندي علم، سنن النسائي، (٧/٢).
- (١٤٩) انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (٧/٧٨٠) [٥٥]، سير أعلام النبلاء (١٥/٤٣٣) [٢٤٤].

- (١٥٠) انظر: ابن أبي حاتم. الجرح والتعديل (١٣٤/٩) [٥٧٦]. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٢٢٠/١٤) [٩٢١]، الذهبي، تاريخ الإسلام (٤٨٩/٢٠) [٤٦٥]، سير أعلام النبلاء (٦١٩/١٢) [٢٤٢]، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١٩١/٧)، المغني في الضعفاء (٤٠٥/٣)، ابن حجر. لسان الميزان (٢٦٢/٦) [٩٢١].
- (١٥١) ابن حجر، تقريب التهذيب (٣٦٨/١) [٤٢٦٢]، طبقات المدلسين (٤١/١) [٨٥].
- (١٥٢) ابن حجر، تقريب التهذيب (٤٧٨/١) [٥٨٨٥].
- (١٥٣) ابن حجر، تقريب التهذيب (٢١٤/١) [١٦٢٩].
- (١٥٤) انظر: النسائي، السنن الصغرى (المجتبى) (٢٨/٧).
- (١٥٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (٦١٣/١) [٧٩٠٧].
- (١٥٦) ابن حجر، تقريب التهذيب (٣٢٨/١) [٣٦٩٤].
- (١٥٧) انظر: المزي، تهذيب الكمال (٥٢٤/٤) [٩١٣]. الذهبي، الكاشف (٢٩١/١) [٧٢٨]، العلائي، المختلطين (١٦/١)، ابن العجمي، الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط (٥٦/١)، ابن حجر، تقريب التهذيب (١٣٨/١) [٩١١].
- (١٥٨) ابن حجر، تقريب التهذيب (١٠٥/١) [٤١٠].
- (١٥٩) ابن حجر، لسان الميزان (٤٥٣/٧) [٣٩٤]. تقريب التهذيب (٦٢٥/١) [٨٠٠١].
- (١٦٠) ابن حجر، تقريب التهذيب (١٦٠/١) [١٢٢٧]، طبقات المدلسين (٢٩/١) [٤٠].
- (١٦١) انظر: ابن أبي حاتم، المراسيل (ص: ٣٨).
- (١٦٢) انظر: الحاكم، المستدرک علی الصحیحین (٤٨٢/٩).
- (١٦٣) أبو حاتم: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي، حافظ للحديث، من أقران البخاري ومسلم، كان من بحور العلم، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل، له الكثير من المؤلفات منها: طبقات التابعين، والزينة، وتفسير القرآن العظيم، توفي سنة: ٢٧٧هـ. انظر المزي، تهذيب الكمال ٣٨١/٢٤. الذهبي، سير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٣. والزركلي، الأعلام ٢٧/٦.
- (١٦٤) انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث (٤٤٠/١).
- (١٦٥) انظر: ابن أبي شيبه، المصنف (٥٢٤/٧).
- (١٦٦) انظر: ص (٥٠).
- (١٦٧) انظر: ص (٥٨).
- (١٦٨) انظر: ص (٥٠).
- (١٦٩) انظر: المناوي، فيض القدير (٤٣٧/٦).
- (١٧٠) ابن عدي: هو أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني، كان يعرف في بلده بآبن القطان، واشتهر بين علماء الحديث بآبن عدي، وهو من الأئمة اللغات في الحديث ورجاله، مع ضعفه في العربية، من مؤلفاته: الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين، والانتصار، وعلل الحديث، توفي سنة: ٣٦٥هـ. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٥٤/١٦. والصفدي، الوافي بالوفيات، ١٧١/١٧. والزركلي، الأعلام، ١٠٣/٤.
- (١٧١) ابن حجر، إتحاف المهرة (٣٩/١٢)
- (١٧٢) ابن حجر، تقريب التهذيب (٤٢٤/١) [٥٠٨١].
- (١٧٣) ابن حجر، تقريب التهذيب (٣٥١/١) [٤٠١٨].

- (١٧٤) الطيالسي . يفتح الطاء المهملة . هذه النسبة إلى الطيالسة؛ وهي التي تكون فوق العمامة. انظر: السمعاني. الأنساب (٩١/٤).
- (١٧٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (٢٥٠/١) [٢٥٥٠].
- (١٧٦) ابن حجر، تقريب التهذيب (٥٧٤/١) [٧٣١٩].
- (١٧٧) السدوسي - يضم الدال المهملة هذه النسبة لجماعة إلى قبيلة منهم: أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث بن سدوس ابن شيبان. انظر: السمعاني. الأنساب (٢٣٥/٣).
- (١٧٨) ابن حجر، تقريب التهذيب (٤٥٣/١) [٥٥١٨].
- (١٧٩) انظر: ابن حبان، الثقات (٢٢١/٥) [٤٦٠٢]، المزي، تهذيب الكمال (٣٣٩/٢٢) [٤٤٩٦]، الذهبي، الكاشف (٩٤/٢) [٤٢٧٠]، العلائي، جامع التحصيل (٢٤٨/١) [٥٩٠].
- (١٨٠) ابن حجر، إتحاف المهرة (٥١/١٢).
- (١٨١) لفظ عبد الرزاق (قتادة وغيره)، وفي رواية أحمد (قتادة وغير واحد).
- (١٨٢) ابن حجر، تقريب التهذيب (٣٦٨/١) [٤٢٦١]، لسان الميزان (٨٨/٤) [١٦٨]، ابن كيال، الكواكب النيرات (٦٠/١).
- (١٨٣) الحذاء: قيل له ذلك؛ لأنه كان يجلس الحذائين، وقيل لأنه كان يقول: أخذ على هذا النحو. انظر: المزي، تهذيب الكمال (١٧٧/٨) [١٦٥٥].
- (١٨٤) انظر: المزي، تهذيب الكمال (١٧٧/٨) [١٦٥٥]، الذهبي، الكاشف (٣٦٩/١) [١٣٥٦]، تذكرة الحفاظ (١٤٩/١)، العلائي، جامع التحصيل، (١٧١/١) [١٦٩]. ابن حجر، تقريب التهذيب (١٩١/١) [١٦٨٠].
- (١٨٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (٥٣٤/١) [٦٧٠٦].
- (١٨٦) ابن حجر، تقريب التهذيب (٤٧٢/١) [٥٧٨٧].
- (١٨٧) ابن حجر، تقريب التهذيب (٢٣٩/١) [٢٣٦٥]، طبقات المدلسين (٣١/١).
- (١٨٨) ابن حجر، تقريب التهذيب (٤٤٣/١) [٥٣٦٩].
- (١٨٩) انظر: ابن حجر، إتحاف المهرة (٥١/١٢)، إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي (١١/٥).
- (١٩٠) ابن حجر، إتحاف المهرة (٦١/١٢).
- (١٩١) ابن حجر، إتحاف المهرة (٧٣/١٢).
- (١٩٢) ابن حجر، تقريب التهذيب (٥٠٢/١) [٦٢٢٦].
- (١٩٣) الذهبي، ميزان الاعتدال (٢٩٨/٦)، العلائي، المختلطين (١١٦/١)، ابن كيال، الكواكب النيرات (٧٤/١) [٥٣].
- (١٩٤) ابن حجر، تقريب التهذيب (٥٣٩/١) [٦٧٨٥].
- (١٩٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (٢٥٢/١) [٢٥٧٥].
- (١٩٦) ابن حجر، تقريب التهذيب (٢٥٦/١) [٢٦٣٨].
- (١٩٧) ابن حجر، تقريب التهذيب (٦٠٢/١) [٧٧٤٠].
- (١٩٨) الذهبي، تذكرة الحفاظ (٦١١/٢) [٦٣٦]، تاريخ الإسلام (١٣٣/٢١)، سير أعلام النبلاء (٣٥٢/١٣).
- (١٩٩) ابن حجر، تقريب التهذيب (٤٨٠/١) [٥٩١١].
- (٢٠٠) العلائي، المختلطين (٢٤/١) [١٢]، ابن حجر، تقريب التهذيب (١٧٣/١) [١٤٣٠].

- (٢٠١) الذهبي، ميزان الاعتدال (٣/٤) [٤٤١٣]. ابن حجر، تقريب التهذيب (٢٨٥/١) [٣٠٦٠].
- (٢٠٢) ابن حجر، إتحاف المهرة (٧٣/١٢).
- (٢٠٣) عقره: عقر الدار؛ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ: أصلها، والعقر والعقار الأصل؛ يقال لفلان عقار أي أصل مال، والعقار: المنزل والضيعة، والنخل والأرض ونحو ذلك. ومنه الحديث: (من باع دار أو عقاراً) أي أصل مال. انظر: الطحاوي، شرح مشكل الآثار (٩٩/١٠)، ابن منظور، لسان العرب (٩٤/٣) مادة (عقر).
- (٢٠٤) عقدة: العقدة: الضيعة والعقار الذي اعتقده صاحب ملكاً. انظر: الزبيدي، تاج العروس (٣٩٧/٨).
- (٢٠٥) ابن حجر، تقريب التهذيب (٣٥٦/١) [٤٠٨٠].
- (٢٠٦) انظر: البخاري، التاريخ الكبير (١٨٤/١) [٥٦٨]، العقيلي، الضعفاء الكبير (٣١/٤) [١٥٨٢]، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٤/٨) [٢٠٠]. ابن حبان، الثقات (٤٣١/٧) [١٠٧٧٠]، الدارقطني، سوالات البرقاني للدارقطني (رقم: ٤٨٦)، ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص: ٢١٤) [١٢٩٨]، الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٤٤/٦) [٨٢١٠]، ابن حجر، لسان الميزان (٣٩٠/٥) [١٢٦٩]، تعجيل المنفعة (٣٧٨/١) [٩٧٨].
- (٢٠٧) التالذ: القديم، قال الطحاوي: فتأملنا هذا الحديث، فوجدنا التالذ عند العرب هو القديم، فكان معناه عندنا - والله أعلم - على من متعه الله عز وجل بشيء طال مكثه عنده، صار بذلك نعمة من الله عز وجل عليه، فكان ببيعه ما أنعم الله عز وجل به عليه من ذلك مستبدلاً ما هو ضد لذلك، فيسلط الله عز وجل عليه عقوبة له، متلفاً لما استبدله به. انظر: الهروي، الغريبين في القرآن والحديث (١٣٠٨/٤)، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (٢٧٤/٣)، ابن منظور، لسان العرب (٥٩٧/٤) مادة (تلد).
- (٢٠٨) ابن حجر، تقريب التهذيب (٢٩٥/١) [٣٢٠٥].
- (٢٠٩) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١٦/١١)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (٦٨٨/٢) [٧٠٩]، تاريخ الإسلام (١٠٤/٧) [٢٨١].
- (٢١٠) ابن حجر، تقريب التهذيب (٨٩/١) [١٦٥].
- (٢١١) انظر: الذهبي. ميزان الاعتدال (٤٢/٢) [١٢٤١]، المغني في الضعفاء (١٠٨/١) [٩٣٤]، ابن حجر، لسان الميزان (٣٨/٢) [١٣٠].
- (٢١٢) انظر: البخاري، التاريخ الكبير (١٧٧/٧) [٧٩٣].
- (٢١٣) انظر: ابن حبان، الثقات (١٢٢/٥)، الذهبي، الكاشف (٦٧١/١) [٣٤٩٢].
- (٢١٤) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٨٣/١٠) [٤٥٧٧].
- (٢١٥) انظر: البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٣٣٢/٣)، مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه (٨٧/٣).

فهرس المصادر والمراجع

- إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، ومحمد النجار، المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية بالقاهرة: دار الدعوة).
- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المراسيل، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت،

- الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي الرازي، أبو محمد، **العلل**، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
 - ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (حيدر آباد الدكن: الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بيروت: لبنان: مصورة دار إحياء التراث العربي، ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م).
 - ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، **كتاب الإيمان**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط ٢ (المكتب الإسلامي، ١٩٨٣ م).
 - ابن أبي شيبة، **مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار**، تحقيق وتخريج الأحاديث: محمد عوامة، جدة: دارالقبلة للثقافة الإسلامية، دمشق وبيروت: مؤسسة علوم القرآن، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦ م.
 - ابن الأثير، عز الدين الجزري، أبو الحسن علي بن محمد، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تصحيح وتعليق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية.
 - ابن الأثير، **اللباب في تهذيب الأنساب** (بيروت: لبنان: دار صادر، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م)
 - ابن الأثير، مجد الدين الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث والآثار**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
 - ابن الأمير، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن عويضة، بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
 - ابن الجديع، عبد الله بن يوسف، **تحرير علوم الحديث**، بيروت: لبنان: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
 - ابن الجراح، محمد بن داود بن الجراح، أبو عبد الله، **من اسمه عمرو من الشعراء**، الطبعة: الأولى.
 - ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عتر (بيروت: لبنان: دار الفكر المعاصر، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م).
 - ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي، برهان الدين الحلبي أبو الوفا، **الاغتباط بمن رمي بالاختلاط**، تحقيق: علاء الدين علي رضا، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
 - ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: عبد القادر الأرنبوط ومحمود الأرنبوط، دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦ هـ.
 - ابن الكيال، بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، تحقيق ودراسة: عبد القيوم عبد رب النبي، ط٢، (مكة المكرمة: المكتبة اإمدادية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).
 - ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري، **المقتع في علوم الحديث**، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، السعودية، دار فواز للنشر، ١٤١٣ هـ.
 - ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني

- الحنبلي دمشقي، **الفتاوى الكبرى**، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٧ م.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، أبو الفضل، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية الإسلامية، القاهرة: دار هجر، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
 - ابن حجر، **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، تحقيق: جماعة من الباحثين بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).
 - ابن حجر، **إطراف المسند إطراف المسند المعنوي بأطراف المسند الحنبلي**، دار ابن كثير - دمشق، دار الكلم الطيب - بيروت، ب.ت.
 - ابن حجر، **إنباء الغمر بأبناء العمر**، تحقيق: حسن حبشي، مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
 - ابن حجر، **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، (بيروت: لبنان: دار الكتاب العربي).
 - ابن حجر، **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، دراسة وتحقيق: سعيد عبد الرحمن القرقي، بيروت ودمشق: المكتب الإسلامي عمان: الأردن: دار عمار، ١٤٠ هـ - ١٩٨٥ م.
 - ابن حجر، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، (سوريا: دار الرشيد ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
 - ابن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، بيروت: لبنان: دار الجبل، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
 - ابن حجر، **طبقات المدلسين**، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي (الزرقاء: الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٣ م).
 - ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
 - ابن حجر، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عصام الصبابطي وعماد السيد، طه (القاهرة: دار الحديث، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
 - ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: نور الدين عتر، ط ٣ (دمشق: مطبعة الصباح، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).
 - ابن حجر، **لسان الميزان**، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، الطبعة: الثالثة.
 - ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، أبو محمد، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس.
 - ابن حزم، **المحلى**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (القاهرة: دار التراث).
 - ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: لبنان: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
 - ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٩٧١ م.
 - ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد السلامي الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: نور الدين عتر،

- بيروت: لبنان: دار الفلاح، ١٣٩٨هـ.
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، أبو عبد الله، الطبقات الكبرى، تحقيق: علي محمد عمر، (القاهرة: طبعة مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
 - ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي أبي حفص المعروف بـ ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى.
 - ابن شبة، عمر بن شبة النميري البصري، تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت (القاهرة: مصورة مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م).
 - ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، صححه وخرج أحاديثه: عادل مرشد، عمّان: الأردن: دار الأعلام، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
 - ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، (بيروت: لبنان، الكتب العلمية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
 - ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
 - ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، القاهرة: دار التراث للطبع والنشر
 - ابن قاضي شهبة، أحمد بن محمد بن عمر، طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبدالمعطي خان، حيدر آباد الدكن: الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٨م، بيروت: لبنان، ١٤٠٧هـ.
 - ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط ٢ (بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية).
 - ابن كثير، طبقات الشافعيين، تحقيق: أحمد عمر هاشم و محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
 - ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي).
 - ابن منظور، محمد بن مكرم المصري، لسان العرب، ط ٣، بيروت: لبنان: دار صادر، ١٤١٤هـ
 - أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن عمرو الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: صيدا: المكتبة العصرية).
 - أبو زرعة العراقي، أحمد بن عبد الرحيم، المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن عبدالحميد البر، المنصورة: مصر: دار الوفاء، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
 - أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، (بيروت: دار المعرفة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
 - أحمد بن عبد الله بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، وآخرين (بيروت: لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م ١٤٢١هـ ٢٠٠١م).
 - الأزرق، محمد بن عبد الله بن أحمد، أخبار مكة، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، بيروت: دار الأندلس للنشر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
 - الأزهر، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: لبنان: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م

- الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: محمد زهير الشاويش، (بيروت ودمشق: المكتب الإسلامي، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م).
- الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، (الرياض: مكتبة المعارف ١٩٩٥ م: ٢٠٠٢ م).
- الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق، د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى.
- البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان (حيدر آباد - دائرة المعارف العثمانية).
- البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ).
- البرقاني، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني، سوالات البرقاني للدارقطني. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن).
- البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد البزار، مسند البزار = البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، و عادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم).
- البغا، أسماء، التعديل على الإبهام عند الإمام الشافعي "دراسة تأصيلية تطبيقية في كتاب الأم"، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا (١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م)
- البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي. دار العربية - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الثانية.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٣ (بيروت: لبنان - دار الكتب العلمية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).
- البيهقي، مناقب الشافعي، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩ هـ) الجامع الكبير (سنن الترمذي)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: ١٩٩٨ م.
- الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م).
- الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين (حيدر آباد الدكن: الهند: طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية، القاهرة: مصورة مكتبة المتنبّي: القاهرة)،
- الخضير، عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد، شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير، من المكتبة الشاملة.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، (دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، أخرجته: عز الدين علي السيد، ط ٣ (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، (بيروت: لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).
- الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تحقيق وتعليق: أبي إسحاق إبراهيم بن مصطفى آل نجيح الدمياطي، ميت عمر: مصر: دار الهدى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م
- الدينوري، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، غريب الحديث، تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، أبو عبد الله شمس الدين، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: لبنان: دار الكتاب العربي، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)
- الذهبي، تذكرة الحفاظ، وضع حواشيه: الشيخ زكريا عميرات بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.
- الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٢، بيروت: لبنان، دار الرسالة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: مَحْمَد عوامه، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- الذهبي، معجم الشيوخ الكبير، المحقق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الذهبي، المغني في الضعفاء، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
- الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي ط١ (بيروت: لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م).
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر (بيروت: لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)
- رفعت بن فوزي عبد المطلب، توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته (مصر: مكتبة الخانجي).
- الروياني، محمد بن هارون الروياني أبو بكر، مسند الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يمانى دار النشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة - ١٤١٦، الطبعة: الأولى.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، (الكويت: أصدرته حكومة الإرشاد والأنباء، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م)، ١٨٥.
- الزركلي، خير الدين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط ١٥، بيروت: لبنان: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، الطبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢ (هجر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٣هـ).
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت: لبنان: دار الجيل، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

- السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، دراسة وتحقيق: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير ومحمد بن عبد الله بن فهد الفهيد، الرياض: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ.
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد، **الأنساب**، تحقيق: الأستاذ محمد عوامة، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م).
- السندي، نور الدين بن عبد الهادي أبو الحسن السندي، **حاشية السندي على النسائي**، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية. ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، قدم له وراجعه وأضاف عليه بعض التعليقات: أحمد معبد عبد الكريم، حققه وعلق عليه: طارق بن عوض الله بن محمد، الرياض: دار العاصمة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- السيوطي، **طبقات الحفاظ**، (بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ).
- السيوطي، **مفحّمات الأقران في مبهمات القرآن**، تحقيق: مصطفى ديب البغا (بيروت: لبنان: مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م).
- الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس المطلبي القرشي المكي، **الأم**، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، المنصورة: مصر: دار الوفاء، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- الشافعي، **مسند الإمام الشافعي**، بترتيب: سنجر بن عبد الله الجاولي، تحقيق وتعليق: ماهر ياسين فحل، الكويت: شركة غراس للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- الشافعي، **مسند الشافعي**، بترتيب: محمد عابد السندي (بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية).
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، بيروت: دار المعرفة.
- الشيرازي، أبو أسحاق، **شرح اللمع في أصول الفقه**، تحقيق: علي بن عبد العزيز بن علي العميريني، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٢هـ ١٩٩١م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، بيروت: لبنان: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، **المصنف**، تحقيق وتعليق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: لبنان: المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ ١٩٧٢م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين).
- الطبراني، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢ (القاهرة: مكتبة ابن تيمية).
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، أبو جعفر، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).
- الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، ط١، (عالم الكتب ١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

- الطيالسي، سليمان بن داود أبي داود الفارسي البصري الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى.
- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، ألفية العراقي المسماة ب: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، قدم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، تحقيق ودراسة: العربي الدائر الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ.
- العراقي، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: محمد راغب الطباخ (حلب: المطبعة العلمية، ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م)
- العراقي، شرح التبصرة والتذكرة "ألفية العراقي"، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- العقيلي، أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلنجي، دار المكتبة العلمية - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة: الأولى.
- العلاتي، الحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن الأمير سيف الدين كيكليدي بن عبد الله العلاتي، المختلطين، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد. مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى.
- العلاتي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢ (بيروت: لبنان: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية الحديثة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)،
- العوفي، ليلى بنت حميد بن محمد، التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح"جمع ودراسة وتحقيق: من أول الكتاب إلى كتاب الوصايا، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، عام ١٤١٩هـ
- الغزالي، محمد بن محمد الطوسي، المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق وتعليق: محمد حسن هيتو، ط٣ (بيروت: لبنان: دار الفكر المعاصر دمشق: سوريا: دار الفكر، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- الفاسي، محمد بن أحمد المكي، ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال).
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط ٢، بيروت: لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.
- القاري، علي بن محمد الهروي، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تحقيق وتعليق: محمد نزار تميم وهيتم نزار تميم (بيروت: لبنان: دار الأرقم).
- كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، معجم المؤلفين، بيروت: مكتبة المثني - بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبجي، الموطأ برواية الإمام يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة: طبع على نفقة مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- مالك بن أنس، موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط ٢ (المكتبة العلمية)

- المزي، يوسف بن عبد الرحمن المزي، أبو الحجاج، جمال الدين، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، مع النكت الظراف على الأطراف للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ عبد الصمد شرف الدين. إشراف: زهير الشاويش، ط ٢، (الهند: الدار القيمة-بيروت ودمشق: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).
- المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ - ١٩٨٠).
- مسلم، مسلم ابن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
- معمر بن راشد الأزدي، الجامع "مطبوع في آخر مصنف عبد الرزاق"، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢، بيروت: لبنان: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- المناوي، محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، زين الدين، فيض القدير شرح الجامع الصغير، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦).
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، ط ٢ (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الهروي، أحمد بن محمد الهروي، أبو عبيد، الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، (المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى البار، ١٤١٩-١٩٩٩ م).
- الهيثمي، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، (القاهرة: مكتبة القدسي ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م).
- يحيى بن معين، بن عون بن زياد بن بسطام البغدادي، تاريخ ابن معين "رواية عثمان الدارمي"، تحقيق: أحمد محمد نور سيف (دمشق: دار المأمون للتراث).